المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية
المصدر:	مجلة اللسانيات العربية
الناشر:	مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
المؤلف الرئيسي:	آل الأصلع، سعيد بن علي بن سعيد
المجلد/العدد:	ع22
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2026
الشهر:	يناير
الصفحات:	193 - 241
DOI:	10.60161/1482-000-022-006
رقم MD:	1647514
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase, Open
مواضيع:	اللسانيات الاجتماعية، التناوب اللغوي التسلسلي، التبديلات المعجمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1647514

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

آل الأصلع، سعيد بن علي بن سعيد. (2026). التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية.مجلة اللسانيات العربية، ع22، 193 - 241. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1647514

إسلوب MLA

آل الأصلع، سعيد بن علي بن سعيد. "التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية."مجلة اللسانيات العربيةع22 (2026): 193 - 241. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1647514

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
مجلة اللسانيات العربية، م ١١، ع ٢٢؛ ١٤٤٧هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨
اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal, Vol. 11, No. 22; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858
arabiclisa@ksaa.gov.sa

التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية

Code-Switching from Syntactic and Sociolinguistic Perspectives: A Comprehensive Review of Theoretical Frameworks

سعيد بن علي بن سعيد آل الاصلع
اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:
آل الاصلع، سعيد. (٢٠٢٥). التناوب اللغوي من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي: مراجعة شاملة للأطر النظرية. *مجلة اللسانيات العربية* ٢٢، ١٩٣ - ٢٤٢.

استقبل في: ١٤٤٧/٠١/١٤- رُوجع في: ١٤٤٧/٠٣/٢٩- قُبل في ١٤٤٧/٠٦/١١- نُشر في: ١٤٤٧/٠٧/١٢
Received on: 09-07-2025 / Revised on: 21-09-2025 / Accepted on: 01-10-2025 / Published on: 01-01-2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة بالأطر النظرية لظاهرة التناوب اللغوي من المنظورين الرئيسيين: التركيبي واللساني الاجتماعي. تركز الدراسة على تحليل القيود النحوية والوظائف الاجتماعية اللغوية التي تحكم هذه الظاهرة، وذلك من خلال الإجابة على سؤالين محوريين: هل عملية التناوب اللغوي عشوائية؟ وما هي الأطر النظرية التي تحكمها من المنظورين المذكورين؟ ومن خلال مراجعة تحليلية تأليفية للأدبيات الأساسية ذات الصلة بهذا المجال، تخلص الدراسة إلى أن التناوب اللغوي ليس عشوائيًا، بل يخضع لقواعد وقيود نحوية واجتماعية محددة، ويعكس كفاءة لغوية عالية لدى المتحدثين ثنائي اللغة.

الكلمات المفتاحية

التناوب اللغوي، المنهج التركيبي، المنهج السوسيولساني، التناوب اللغوي الملحوظ، قيود التناوب اللغوي، وظائف التناوب اللغوي.

Abstract

The current study provides a comprehensive literature review of code-switching (henceforth CS) from two primary perspectives: syntactic and sociolinguistic. It analyses the grammatical constraints and sociolinguistic functions governing (CS) by addressing two core questions: Is code-switching a random linguistic process? And what theoretical frameworks govern it from the aforementioned perspectives? Employing a synthetic literature review methodology, the study examines and analyses fundamental literature and research in the field. The study asserts that code-switching is not random; rather, it is governed by specific grammatical and social rules and constraints, reflecting high linguistic competence in bilingual speakers.

Key words

Code-switching, Syntactic approach, sociolinguistic approach, marked code-switching, constraints on code-switching, functions of code-switching.

١ المقدمة

يُعد التناوب اللغوي (Code-switching) من الظواهر اللغوية المعقَّدة والجديرة بالملاحظة والبحث في مجال اللسانيات بشقيها النظري والتطبيقي. تشير هذه الظاهرة إلى استخدام لغتين أو أكثر، أو لهجتين مختلفتين أو أكثر، أو مستويين أو أكثر من اللغة نفسها ضمن تعبير واحد أو محادثة واحدة. على الرغم من أن التناوب اللغوي قديم قدم الاحتكاك اللغوي نفسه، إذ تم توثيقه منذ القرن الرابع عشر (Argenter, 2001)، فإن الدراسات الرسمية لهذه الظاهرة لم تظهر في الدراسات العلمية الخاصة بثنائيي اللغة إلا في القرن الماضي، حيث كان يُنظر إلى التناوب اللغوي في المراحل المبكرة من دراسة هذه الظاهرة على أنه عيب لغوي ناتج عن ضعف في الكفاءة اللغوية لدى المتحدثين الذين يوظفون التناوب اللغوي في حديثهم (Bloomfield, 1927; Weinreich, 1968). فقد وصف وينرايش (Weinreich, 1968: p73) هذه الظاهرة بقوله: "ثنائي اللغة المثالي ينتقل من لغة إلى أخرى حسب التغيرات المناسبة في وضع الكلام (المخاطبين، الموضوعات، إلخ)، وليس في وضع كلام لم يتغير وبالتأكيد ليس ضمن جملة واحدة". وفقا لهذا المنظور، فإن ثنائيي اللغة الذين يبدلون في "وضع كلام لم يتغير" أو "ضمن جملة واحدة" ليسوا مثاليين، وإن تنقُّلهم غير السليم بين اللغات يدل على عجز لغوي لديهم يعوضونه من خلال التناوب اللغوي.

لكن الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة تطورت إذ سلطت الدراسات المنهجية للتناوب اللغوي في العقود القليلة الماضية الضوء على الطبيعة المنظمة لهذه الظاهرة، ليس فقط من حيث التراكيب، بل أيضا من حيث وظائفها اللسانية الاجتماعية والمعاني التي تحملها داخل الخطاب. فقد أصبح يُنظر إلى التناوب اللغوي على أنه فعل تواصلي إبداعي يُستخدم لأغراض تداولية واجتماعية لغوية متعددة (Appel & Muysken, 1987; Bentahila, 1983b; Clyne, 2003; Eid, 2002; Gumperz, 1982; Heller, 1988; Holes, 2004; Myers-Scotton, 1993; Valdés, 1981).

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات التي تناولت ظاهرة التناوب اللغوي من الناحية الذهنية والإدراكية أن عملية التناوب اللغوي عملية إدراكية قد تكون في بعض جوانبها مرهقة للدماغ، ففي دراسة معنونة بـ "تبديل اللغات، تبديل الكلمات: دراسة كهربية فيزيولوجية للتناوب اللغوي"، وظفت مورينو وزميلاتها (Moreno et al., 2002) تقنية (تخطيط كهربية الدماغ/EEG) في محاولة لفهم كيفية معالجة الدماغ للتناوب اللغوي، واستكشاف الكيفية التي يعمل بها دماغ الأشخاص ثنائي اللغة عند الانتقال من لغة إلى أخرى في أثناء القراءة. ولإجراء الدراسة، طُلب من مشاركين يتقنون اللغتين الإنجليزية والإسبانية قراءة جمل باللغة الإنجليزية، حيث تنتهي كل جملة بإحدى ثلاث كلمات: الكلمة المتوقعة أو الشائعة، مثل: (ticket) أو ما يرادفها من مستوى لغوي أعلى ومتقدم باللغة الإنجليزية، مثل: (citation)، وهو ما يسمّى بالتناوب اللغوي بين مستويين لغويين مختلفين من اللغة نفسها، أو ترجمة الكلمة المتوقعة إلى الإسبانية، مثل: (multa)، وهو ما يُعرف بالتناوب اللغوي بين لغتين مختلفتين. قام الباحثون بتسجيل نشاط الدماغ باستخدام جهاز تخطيط كهربائية الدماغ (EEG) لرصد كيفية استجابة الدماغ لهذه الأنواع المختلفة من التبديل اللغوي.

أظهرت نتائج الدراسة أن التبديلات المعجمية بين مفردات اللغة نفسها من خلال استخدام مفردات من المستوى اللغوي الأعلى أو المتقدم تسببت في استجابة دماغية تُعرف بـN400 ، وهي إشارة تدل على أن الدماغ واجه صعوبة أكبر في دمج الكلمة غير المتوقعة داخل سياق الجملة. أما التناوب اللغوي من خلال توظيف الكلمات الإسبانية، فلم يولّد الاستجابة نفسها N400، بل أدى إلى استجابة مختلفة تُعرف بـ"الاستجابة الإيجابية المتأخرة" (late positive complex - LPC)، وترتبط عادة بملاحظة شيء جديد أو مفاجئ مثل التبديل المفاجئ في اللغة. هذا التباين في استجابة الدماغ يشير إلى أن الدماغ يتعامل مع الكلمة بلغة أخرى على أنها تبديل في الشكل وليس بالضرورة على أنها أصعب من حيث الفهم.

تشير هذه النتائج إلى أن الانتقال إلى لغة أخرى لا يُربك نظام فهم المعنى في الدماغ لدى الأشخاص ثنائيي اللغة. فإذا قرأ شخص ثنائي اللغة كلمة باللغة الإسبانية في جملة إنجليزية، مثل "multa"، فإن دماغه لا يجد صعوبة كبيرة في فهمها، خاصة إذا كانت ترجمة مباشرة للكلمة المتوقعة. لكن لأنه تغيير في شكل اللغة؛ فإن الدماغ يتفاجأ قليلا، ليس بسبب المعنى، بل بسبب التبديل في الشكل أو "اللغة".

فالدماغ يتفاعل مع التبديلات المعجمية من اللغة نفسها والتناوب اللغوي بين لغتين مختلفتين بشكل مختلف: فعند مواجهة كلمة مرادفة غير متوقعة من اللغة نفسها، مثل: "citation" بدلًا من "ticket "، يبذل الدماغ جهدا أكبر لدمجها في السياق، ويُظهر استجابة N400. أما عند التبديل إلى كلمة من لغة أخرى، فيحدث نوع مختلف من النشاط الدماغي (LPC)، مما يشير إلى أنه حدث "غير متوقع" في الشكل، لكنه ليس بالضرورة دليلا على صعوبة الفهم. ولذلك فإن الدراسة بيَّنت أن استخدام كلمة بلغة أخرى (مثل الإسبانية) قد يكون أسهل وأسرع على دماغ ثنائي اللغة (إنجليزي/إسباني) من محاولة تذكّر مرادف غير شائع باللغة الإنجليزية. فعلى سبيل المثال، إذا لم تخطر كلمة "ticket " على بال المتحدث، فإنه قد يستخدم "multa" بالإسبانية تلقائيًّا، مما يُظهر أن التناوب اللغوي يمكن أن يكون اختصارا ذكيا من الدماغ لتسهيل التواصل.

أما من ناحية المصطلح، فقد تعددت المصطلحات المستخدمة في وصف هذه الظاهرة، ومن بينها التناوب اللغوي (Code-switching)، والاقتراض (Borrowing)، والخلط اللغوي (Code-mixing). ونظرا إلى الاستخدام الفضفاض المتداخل وغير المتسق لهذه المصطلحات، فمن الضروري رسم حدود واضحة بينها. فالتناوب اللغوي ليس هو الاقتراض. ففي التناوب اللغوي يتم استخدام تراكيب ومفردات من لغتين في إنتاج جملة أو نص، في حين أن الاقتراض ببساطة ينطوي على تبني عناصر معجمية من لغة معينة ونقلها إلى معجم لغة أخرى (Muysken, 2000, p. 70). ويضيف

كالاهان (Callahan, 2004, p. 55) فارقا آخر فيقترح أن الكلمات المتبنّاة تعتريها بعض التغيرات الصوتية والصرفية، فتصبح جزءا من قواعد اللغة المستقبِلة؛ أما في التناوب اللغوي فتحافظ الكلمات - إلى حد كبير - على خصائصها الصوتية والصرفية في لغتها الأصل.

أما الخط الفاصل بين التناوب اللغوي والخلط اللغوي، فهو في الغالب غير واضح، ولذلك فإن الدارسين يتجاهلونه فلا يفرقون بينهما (Bokamba, 1988; Eastman, 1992; Milory & Muysken, 1995; Myers-Scotton, 1993)، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أوير (Auer, 1998, p. 16) بأن التناوب اللغوي والخلط اللغوي لا يمكن تمييزهما تركيبيا؛ فكلاهما ينطوي على تبديلات متكررة بين لغتين. في المقابل، حاول بعض الباحثين التفريق بين المصطلحين؛ فعلى سبيل المثال، استخدم كاتشرو (Kachru, 1983)مصطلح التناوب اللغوي (CS) للإشارة إلى التبديل داخل الجملة، واعتبر أن الخلط اللغوي (code-mixing) هو تبديل بين الجمل. في المقابل، يرى مكورمك (McCormick, 1995) أن الخلط اللغوي غالبا ما يقتصر على كلمات مفردة أو ما هو أقل من الكلمات، كالأدوات، في حين يشمل التناوب اللغوي تبديل عناصر كلامية أطول.

بناء على ما سبق من اختلافات في التفريق بين التناوب اللغوي والخلط اللغوي والاقتراض، فإن هذه الدراسة في مراجعتها لهذه الظاهرة ستتبع منهج مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993) وماوسكن (Muysken, 2000) وغيرهم، في اعتماد مصطلح التناوب اللغوي مصطلحا شاملا يشير إلى استخدام عناصر مختلفة من لغتين أو لهجتين أو مستويين لغويين ضمن الجملة نفسها أو الخطاب ذاته.

تُدرس ظاهرة التناوب اللغوي من خلال ثلاثة مناهج بحثية رئيسية ذكرها أبل وماوسكن (Appel & Muysken, 1987)، وهي المنهج التركيبي، ومنهج اللسانيات النفسية، ومنهج اللسانيات الاجتماعية.

- فالمنهج التركيبي أو النحوي يدرس الجوانب الهيكلية للتناوب اللغوي لتحديد القيود التركيبية والصرفية (Morphosyntactic Constraints) على ظاهرة التناوب بين اللغات، واستكشاف ما إذا كان التناوب اللغوي محكوما بمبادئ نحوية كلّيّة معينة.
- ويتعامل المنهج اللساني النفسي مع الجانب العرفاني للتناوب اللغوي لتحديد الآلية التي يتم بها تنظيم رموز اللغة في أدمغة ثنائيي اللغة وكيف يؤثر هذا التنظيم في اكتسابهم وإنتاجهم للغة.
- وأما المنهج اللساني الاجتماعي فيهتم بدور العوامل الاجتماعية والتداولية في التناوب اللغوي لتحديد المعنى والوظيفة الاجتماعية التي يؤديها التناوب اللغوي داخل المحادثة أو الخطاب.

وعلى الرغم من أهمية منهج اللسانيات النفسية في فهم آليات معالجة التناوب اللغوي في الدماغ، فإن هذه الدراسة ستركز بشكل أساس على منهجين هما: المنهج النحوي/التركيبي، والمنهج اللساني الاجتماعي، حيث سيقوم الباحث بمراجعة تحليلية للدراسات الرئيسية والأدبيات المتعلقة بهذين المنهجين، مع التركيز بشكل خاص على الدراسات الأساسية التي قدمت نظريات جوهرية تحلل ظاهرة التناوب اللغوي في مستوييها التركيبي واللساني الاجتماعي.

تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم مراجعة شاملة تسلط الضوء على الأدبيات ذات الصلة بالجوانب التركيبية واللسانية الاجتماعية للتناوب اللغوي، وتحليل القيود النحوية والوظائف اللسانية الاجتماعية لهذه الظاهرة، من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين: هل عملية التناوب اللغوية عشوائية؟ وما هي الأطر النظرية التي تحكمها من المنظورين التركيبي واللساني الاجتماعي؟

٢. منهجية الدراسة:

توظف الدراسة الحالية منهجية المراجعة التأليفية للأدبيات (Synthesis Literature Review)، وتعتمدها إطارا منهجيا شاملا لاستقصاء وتحليل الدراسات المتعلقة بالتناوب اللغوي من منظوريه الرئيسيين: التركيبي/النحوي، واللساني الاجتماعي؛ وذلك لتقديم رؤية شاملة متكاملة حول الأطر النظرية لتفسير ظاهرة التناوب اللغوي ومحاولة فهمها من جوانبها المختلفة.

لذلك اعتمدت الدراسة على مناهج بحثية متعددة وفقا لتصنيف أبل وماوسكن (Appel & Muysken, 1987)، حيث يتمثل المنهج التركيبي في دراسة الجوانب الهيكلية للتناوب اللغوي بهدف تحديد القيود التركيبية والصرفية التي تحكم ظاهرة التناوب بين اللغات، واستكشاف مدى توافق هذه الظاهرة مع المبادئ النحوية الكلّيّة. وأما المنهج اللساني الاجتماعي فيهتم بدراسة دور العوامل الاجتماعية والتداولية في التناوب اللغوي، بهدف تحديد المعنى والوظيفة الاجتماعية التي يؤديها التناوب اللغوي داخل المحادثة أو الخطاب. وإذا كان منهج اللسانيات النفسية يتناول الجانب الإدراكي للتناوب اللغوي، فإنه يقع خارج نطاق التركيز الأساسي للدراسة الحالية، إذ تركز الدراسة الحالية أساسا على المنهجين التركيبي واللساني الاجتماعي من خلال استعراض ومناقشة الدراسات الأساسية التي قدمت نظريات جوهرية في تحليل ظاهرة التناوب اللغوي. هذا التركيز المزدوج يسمح بتحليل شامل للظاهرة من جانبيها الشكلي والوظيفي، مما يوفر فهما متكاملا للتناوب اللغوي باعتباره ظاهرة معقدة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد لاستيعاب تعقيداتها المختلفة.

وبناء عليه، اعتمدت الدراسة على مجموعة شاملة من المصادر الأكاديمية المتنوعة التي تشمل الكتب والمؤلفات الأساسية، مثل أعمال مايرز-سكوتون (Myers-Scotton)، وبوبلاك (Poplack)، وقمبرز (Gumperz)، وغيرهم من الباحثين البارزين في مجال التناوب اللغوي. كما شملت المصادر المقالات العلمية المحكمة المنشورة في مجلات علمية متخصصة في اللسانيات وعلم اللغة

الاجتماعي وعلم اللغة النفسي، بالإضافة إلى الأبحاث الأكاديمية غير المنشورة من أطروحات الدكتوراه والماجستير التي قدمت إسهامات مهمة في فهم ظاهرة التناوب اللغوي.

وقد تم اختيار الدراسات المشمولة في هذه المراجعة وفقا لمعايير علمية صارمة تضمن جودة المراجعة وشموليتها. فقد تم التركيز على الدراسات الرئيسية (Seminal Studies) التي تناولت بشكل مباشر الجوانب التركيبية والاجتماعية للتناوب اللغوي، لا سيما تلك التي حظيت باستشهاد واسع في الأدبيات.

٢-١ منهجية التحليل التركيبي

في إطار المنهج التركيبي، قام الباحث بتحليل النماذج والأطر النظرية الرئيسية التي تحكم التناوب اللغوي. شمل هذا التحليل القيود النحوية الأساسية، مثل قيد المورفيم الحر وقيد التكافؤ لبوبلاك، وإطار اللغة الأساس لمايرز-سكوتون، والنماذج التوليدية المبنية على نظريات تشومسكي في النحو التوليدي والبرنامج الأدنوي (Minimalism Program). كما تضمنت آليات التحليل التركيبي دراسة أنواع التناوب اللغوي المختلفة، بما في ذلك التناوب بين الجمل وداخل الجملة والعلامات، وتحليل القيود المورفو-تركيبية التي تحكم هذه الأنواع.

٢-٢ منهجية التحليل اللساني الاجتماعي

في إطار المنهج اللساني الاجتماعي، استكشف الباحث النماذج الوظيفية والاجتماعية المختلفة التي تفسر أسباب التناوب اللغوي ودوافعه. تَضمَّن هذا الاستكشاف نموذج المجالات لفيشمان (Fishman, 1971) الذي يركز على المشاركين والموضوع والإعدادات، ونموذج الوظائف التفاعلية لبلوم وقمبرز (Blom and Gumperz, 1972) الذي يميز بين التناوب السياقي والمجازي، ونموذج التناوب اللغوي الملحوظ لمايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993b)، ونموذج الاختيار العقلاني

(Myers-Scotton & Bolonyai, 2001) الذي يحلل التكلفة والفائدة في الاختيارات اللغوية، ونموذج الأمثلية لبهات وبولونياي (Bhatt and Bolonyai, 2011) الذي يقترح خمسة مبادئ أساسية لتفسير التناوب اللغوي. كذلك شملت الأطر التحليلية الاجتماعية الإطار التسلسلي لأوير (Auer, 1988, 1995, 1998) الذي يركز على تحليل المحادثة والسياق التفاعلي للتناوب اللغوي، والنموذج الوظيفي لأبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987) الذي يحدد ست وظائف أساسية للتناوب اللغوي تتراوح بين الوظائف المرجعية والتوجيهية والتعبيرية والتنغيمية وما وراء اللغوية والشعرية. كما تم تحليل نظرية الاختيار العقلاني التي تقترح ثلاثة مرشحات للاختيار اللغوي تشمل القيود الخارجية والداخلية والعقلانية، مما يوفر إطارًا شاملًا لفهم عملية اتخاذ القرارات اللغوية لدى المتحدثين متعددي اللغات.

وبناء عليه، فإن هذه الدراسة تتبنى منهجية تكاملية تجمع بين التحليل التركيبي والتحليل اللساني الاجتماعي، مؤكدة أن التكامل بين النتائج المستخلصة من تحليل المنهج التركيبي وتلك التي من المنظور اللساني الاجتماعي يُعد ضروريًّا لتقديم فهم شامل ومتكامل للتناوب اللغوي. هذا المنهج التكاملي يسمح بتحليل الظاهرة من جوانبها المختلفة دون إهمال أي بعد من أبعادها المهمة، مما يوفر رؤية أكثر شمولية وعمقا لفهم التناوب اللغوي كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد. ولذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتكوين رؤية متكاملة تجمع بين المنظورين التركيبي والاجتماعي للتناوب اللغوي، مع تحديد نقاط القوة والضعف في النماذج النظرية الحالية.

٢-٣ التناوب اللغوي من المنظور التركيبي

يُعد التناوب اللغوي (Code-switching) من الظواهر اللغوية المعقَّدة في مجال اللسانيات، حيث يمثل تداخلا معقدا بين أنظمة لغوية متعددة ضمن محادثة واحدة أو خطاب واحد. فقد كشفت الدراسات عن وجود قيود نحوية تحكم هذه الظاهرة، ولكن القضية الأهم، هي ما إذا كانت هذه

القيود كلّيّة بحيث تكون مشتركة بين اللغات حول العالم. لذلك حاولت بعض الدراسات وضع أطر نظرية رئيسية وقيود نحوية تحكم التناوب اللغوي. وقبل استعراض الأطر النظرية الرئيسة للتناوب اللغوي من خلال المنهج التركيبي، تجدر الإشارة إلى أن الدراسات تصنف التناوب اللغوي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- التبديل بين الجمل (Inter-sentential)، ويحدث على مستوى حدود الجمل، حيث تكون جملة كاملة بلغة واحدة تليها جملة أخرى بلغة مختلفة، مثال: "أنا ذاهب إلى السوق I will buy some groceries".

- التبديل داخل الجملة (Intra-sentential)، ويحدث داخل حدود الجملة الواحدة، حيث يتم دمج عناصر من لغتين مختلفتين في الجملة ذاتها، مثال: "أنا رايح to the market لشراء بعض الخضار".

- العلامات (Tags)، ويتضمن هذا النوع إدخال علامات أو تعبيرات قصيرة من لغة في جملة من لغة أخرى، مثال: "هذا صحيح، you know، لكن يجب أن نفكر في الأمر". (Dulm, 2007; Hamers and Blanc, 2000; Myers-Scotton, 2006).

ومن بين الأنواع السابقة، فإن الدراسات النحوية تركز غالبا على التناوب اللغوي داخل الجملة الواحدة (intrasentential code-switching) نظرا إلى تعقيده النحوي وأهميته في فهم آليات التناوب اللغوي. يتميز هذا النوع من التبديل بكونه يحدث ضمن حدود الجملة الواحدة، مما يثير أسئلة معقدة حول كيفية تفاعل الأنظمة النحوية المختلفة وتداخلها على نحو مقبول ومستساغ لدى ثنائي اللغة. كذلك تشير الدراسات إلى أن عناصر اللغات المشاركة في التناوب اللغوي لا تظهر بصورة عشوائية، بل تخضع لقواعد نحوية محددة للغات المعنية. هذا الانتظام في التوزيع يدل على وجود آليات لغوية معقدة تحكم عملية الدمج بين الأنظمة اللغوية المختلفة، فعلى سبيل المثال: تقول بوبلاك (Poplack, 1980: P 588): "التناوب اللغوي هو مهارة لغوية تتطلب معرفة كبيرة بلغتين (أو أكثر) بدلا من أن تكون مؤشرا على نقص في الكفاءة اللغوية".

مثل هذا التحول في النظرة إلى التناوب اللغوي من كونه "عيبا لغويا" إلى كونه "مهارة لغوية" يعكس التطور الكبير في فهم هذه الظاهرة من المنظور التركيبي. لذلك حظي التبديل داخل الجملة باهتمام خاص من الباحثين نظرا إلى تعقيده النحوي والتحديات التي يطرحها على النماذج النظرية الموجودة، إذ تُظهر الدراسات أن الأسماء والعبارات الاسمية تمثل أكثر فئات التبديل شيوعا مقارنة بالفئات النحوية الأخرى، مثل الأفعال والصفات والظروف. ففي دراسة أجراها بنتاهيلا وديفيس (Bentahila & Davies, 1983) على التناوب اللغوي بين العربية والفرنسية في المغرب، وجدوا أن ٦٢٪ من حالات التبديل داخل الجملة كانت تتضمن أسماء أو عبارات اسمية، في حين شكلت الأفعال ١٨٪ فقط، والصفات ١٢٪، والظروف ٨٪. هذا التوزيع غير المتكافئ يشير إلى وجود قيود نحوية تفضل تبديل بعض الفئات النحوية على غيرها.

٣. النماذج والأطر النظرية الرئيسية

تعددت الأطر النظرية الرئيسية التي حاولت تكوين نظريات تحكم عملية التناوب اللغوي تركيبيا، ومن أهم هذه الأطر، ما يأتي:

٣-١ القيود النحوية الأساسية

تُعدّ بوبلاك (Poplack, 1980) من أوائل الذين درسوا ظاهرة التناوب اللغوي من منظور تركيبي، حيث أشارت إلى وجود قيود نحوية تحكم هذه الظاهرة وأنها ليست عشوائية. لذلك جاءت دراستها (Poplack, 1980) على ثنائيي اللغة (الإسبانية-الإنجليزية) من بين الأكثر تأثيرًا في هذا المجال، حيث اقترحت قيدين رئيسيين من خلال تحليلها لظاهرة التناوب اللغوي لدى ثنائيي اللغة (الإسبانية والإنجليزية)، وهذان القيدان، هما:

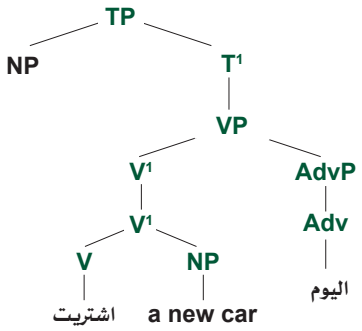
(أ) قيد المورفيم الحر (Free Morpheme Constraint): الذي يدل على أن التناوب اللغوي يمكن أن

يحدث بعد أي مكوّن في الكلام، بشرط ألا يكون هذا المكون أو العنصر اللغوي مورفيما مُقيَّدا (Poplack, 1980, p. 585). ويُعد قيد المورفيم الحر من أشهر القيود اللغوية التي تحكم ظاهرة التناوب اللغوي، ويؤكد عدم حدوث تبديل بين مورفيم حر ومورفيم مقيَّد. ولذلك فإنه وفق هذا القيد، لا يمكن أن يحدث التناوب اللغوي بين جذر كلمة من لغة ولاحقة أو سابقة من لغة أخرى. على سبيل المثال، لا يمكن إنتاج عبارة مثل "eat-ت" (حيث "eat" هو فعل إنجليزي، وهو مورفيم حر، والـ "ت/تاء التأنيث الساكنة" هي مورفيم مقيد، وهي لاحقة عربية تشير إلى الماضي المؤنث).

(ب) قيد التكافؤ (Equivalence Constraint): الذي يدل على أن التناوب اللغوي يميل للحدوث في النقاط التي لا ينتهك فيها تجاور عناصر من اللغتين أي قاعدة نحوية لأي منهما، أي حيث تتطابق البنية السطحية للغتين، ولا يكون في مثل هذا التبديل كسر للقواعد النحوية لإحدى اللغتين (Poplack, 1980, p. 586). يمثل قيد التكافؤ قيدا تركيبيا آخر في دراسات التناوب اللغوي، حيث يؤكد هذا القيد أن التناوب اللغوي يحدث فقط في النقاط التي لا تُنتهك فيها قواعد ترتيب الكلمات في أي من اللغتين. بمعنى آخر، يمكن أن يحدث التناوب اللغوي فقط في المواقع التي تتشابه فيها قواعد اللغتين. ووفقا لقيد التكافؤ، فإن مثل هذا التبديل: "اشتريت اليوم a beautiful car" مقبول؛ لأن العبارة الإنجليزية "a beautiful car" تم إدراجها كوحدة كاملة في جملة عربية، بحيث حافظ هذا التبديل على ترتيب الكلمات الصحيح في اللغة الإنجليزية، وأخذ موقع الـ "مفعول به" بشكل سليم في التركيب العربي، كما توضح ذلك الشجرة النحوية الآتية:

الشكل ١

تناوب لغوي صحيح حسب قيد التكافؤ



ولكن عندما يخالف التبديل قواعد إحدى اللغتين فإنه لا يمكن للمتحدث أن يبدل بينهما، كما في المثال الآتي: "اشتريت اليوم beautiful سيارة" وذلك لمخالفة هذا التبديل قاعدة الصفة والموصوف في اللغتين العربية والإنجليزية، حيث إن هذا التبديل انتهك قيد التكافؤ؛ لأنه فرض الترتيب الإنجليزي (صفة ← موصوف) في التركيب العربي، مما نتج عنه تركيب غير صحيح نحويًا في اللغة العربية.

لكن بعض الدراسات أظهرت عدم اطراد هذا الإطار الذي اقترحته بوبلاك (Poplack, 1980)، ومن الأسباب في عدم اطراده أن بوبلاك اعتمدت بشكل خاص على لغتين متقاربتين نحويا، وهما (الإسبانية والإنجليزية). في المقابل، ظهرت أدلة مضادة لهذا الإطار في لغات متباعدة نحويا كما في اللغتين الفرنسية والعربية (Muysken, 2000)، وكذلك في التبديل بين العربية والإنجليزية (Alhazmi, 2016, Eid, 1992)، ومن الأمثلة على ذلك: "الـ book" حيث إن أداة التعريف العربية "أل" مورفيم

مقيد وحدث التبديل إلى الإنجليزية بين مورفيمين أحدهما حر "book" والآخر مقيد "أل" وهذا مخالف للقيد النحوي الذي اقترحته بوبلاك (Poplack, 1980)؛ مما دفع باحثين آخرين لاقتراح نماذج بديلة، مثل: إطار اللغة الأساس لمايرز-سكوتون (Carol Myers-Scotton, 1993). وكذلك نموذجيْ "التحُكّم والتقييد/ Governing and Binding" و"البرنامج الأدنوي / Minimalism Program" اللذين قدمهما تشومسكي، ووظّفهما بعض الباحثين في دراسة التناوب اللغوي (Albirini, 2010; Belazi, Rubin, & Toribio, 1994; Di Sciullo, Muysken & Singh, 1986; Chomsky, 1995; Joshi, 1985; MacSwan, 1999).

٢-٣ إطار اللغة الأساس (Matrix Language Framework)

يُعد إطار اللغة الأساس (Matrix Language Framework - MLF)، الذي طورته كارول مايرز-سكوتون (Carol Myers-Scotton, 1993)، نموذجا نظريا محوريا في دراسات التناوب اللغوي. ويهدف إلى تفسير الآليات النحوية التي تحكم عملية التبديل بين لغتين أو أكثر في سياق تفاعلي لغوي واحد. يرتكز هذا الإطار على مبدأ أساس مفاده أن إحدى اللغتين المشتركتين في عملية التناوب اللغوي تأخذ دور اللغة الأساس (Matrix Language - ML)، حيث توفر الأساس النحوي للجملة التي حدث فيها التبديل، في حين تكون اللغة الأخرى لغة مُضَمَّنة (Embedded Language - EL)، بحيث تسهم بعناصر معجمية أو مورفيمات ضمن هذا الإطار النحوي. ويقدم هذا الإطار رؤية منظمة لظاهرة المزج اللغوي، مؤكدًا أنها ليست عملية عشوائية، بل تخضع لقيود وقواعد نحوية محددة تفرضها اللغة الأساس، مما يعكس الكفاءة اللغوية للمتحدثين ثنائيي اللغة وقدرتهم على دمج الأنظمة اللغوية المختلفة بطريقة متماسكة ومنظمة.

يقوم إطار اللغة الأم على عدة مفاهيم أساسية تحدد كيفية تحليل المزج اللغوي وتفسيره، وهي كالآتي:

- **اللغة الأساس** (Matrix Language - ML)

تُعرَّف اللغة الأساس بأنها اللغة التي توفر الهيكل النحوي الأساسي للجملة التي يحدث فيها التبديل، وهي التي تحدد بنية الجملة والقواعد النحوية التي يجب على المتحدث اتباعها عند التبديل بين اللغات. لذلك فإنه في معظم الحالات، تكون اللغة الأساس هي اللغة الأكثر نشاطا أو هيمنة في سياق التفاعل اللغوي، وتُعدّ بمثابة "المُضيف"، إذ إنها تستوعب وتستضيف عناصر من لغات أخرى.

- **اللغة المُضمَّنة** (Embedded Language - EL)

على النقيض من اللغة الأساس، فإن اللغة المُضمّنة هي اللغة التي يتم إدخال عناصرها (مثل: الكلمات، العبارات، أو المورفيمات) ضمن الإطار النحوي الذي توفره اللغة الأساس. فهي لا تسهم في تحديد البناء النحوي للجملة، بل تقتصر وظيفتها على إثراء المحتوى المعجمي أو الدلالي. ولذلك يمكن عدّها بمثابة "الضيف" الذي يُدمَج في هيكل اللغة الأساس.

- **مبدأ ترتيب المورفيمات** (Morpheme-Order Principle)

يدل هذا المبدأ على أن ترتيب المورفيمات في الجملة التي تحتوي على تناوب لغوي يجب أن يكون متوافقًا مع ترتيب المورفيمات في اللغة الأساس. وهذا يعني أن اللغة الأساس هي التي تفرض النظام النحوي الذي تلتزم به وتتبعه عناصر الجملة، بغض النظر عن مصدرها اللغوي. هذا المبدأ يؤكد على الدور المهيمن للغة الأساس في تنظيم البنية السطحية للجملة.

- **مبدأ المورفيم النظامي/الوظيفي** (System Morpheme Principle)

يُعد هذا المبدأ حجر الزاوية في إطار اللغة الأساس، حيث يؤكد أن المورفيمات الوظيفية (System Morphemes) تأتي دائما من اللغة الأساس، إذ تشمل المورفيمات الوظيفية العناصر النحوية الوظيفية مثل: أدوات التعريف، والضمائر، وحروف الجر، والروابط،

والسـوابق واللواحق. في المقابل، يمكن أن تأتي المورفيمات الدلالية أو الكلمة المعجمية (Content Morphemes)، مثل الأسماء والأفعال والصفات، من أي من اللغتين التي يحدث بينهما التناوب اللغوي (اللغة الأساس أو اللغة المُضمّنة). لذلك فإن اللغة الأساس هي المسؤولة عن توفير الأساس النحوي الوظيفي للجملة التي حدث فيها تناوب لغوي. وبناء عليه، فإن إطار اللغة الأساس يفترض أن التناوب اللغوي ليس عشوائيًا، بل يخضع لقواعد نحوية محددة تفرضها اللغة الأساس، مما يعكس كفاءة المتحدثين ثنائي اللغة وقدرتهم على دمج الأنظمة اللغوية المختلفة بطريقة منظمة. كذلك يوفر إطار اللغة الأساس نموذجا لتحليل التناوب اللغوي، ويقدم تفسيرات متسقة للظواهر النحوية المعقدة التي تحدث عندما يبدل المتحدثون بين لغتين أو أكثر (Jake & Myers-Scotton, 1997; Myers-Scotton, 1993).

في المقابل وعلى الرغم من التأثير الكبير لإطار اللغة الأساس (MLF) في دراسات التناوب اللغوي، فقد واجه انتقادات من بعض الباحثين الذين أشاروا إلى عدد من أوجه القصور النظرية فيه. ومنها على سبيل المثال، أن نموذج الإطار اللغة الأساس يقوم على التمييز بين المورفيمات الدلالية والمورفيمات الوظيفية على معايير غير موثوقة، وبناء عليه فإنه قد يتم إعادة تصنيف بعض العناصر ذات الفئة المغلقة "الأدوات، حروف المعاني ... إلخ"، المصنفة مورفيمات وظيفية إلى مورفيمات دلالية بناء على عوامل دلالية (Pérez-Leroux, O'Rourke, and Sunderman, 2002). علاوة على ذلك، فإن إطار اللغة الأساس (MLF) يترك اختيار اللغة الأساس للمحادثة خاضعا لتفاعلات المحادثة وسياقاتها، فقد تظهر أكثر من لغة مهيمنة ولغة أساس خلال الحديث الواحد، مما يجعل اللغة الأساس غير قابلة للتنبؤ وقابلة للتغيير؛ إضافة إلى أنه لم يصمد ويطَّرد في جميع الدراسات (Auer, 2005; Bentahila, 1995; Boussofara-Omar, 2003; Bassiouney, 2009; MacSwan, 2005).

تُظهر هذه التحديات أن نموذج اللغة الأساس قد يكون أكثر فاعلية مع أزواج لغوية معينة دون أخرى، مما يطرح أسئلة حول عالمية المبادئ المقترحة، ويتطلب ضرورة مراعاة الخصائص النحوية الفردية لكل زوج لغوي عند تطبيق النموذج، والحاجة إلى مرونة أكبر في التطبيق لاستيعاب التنوع اللغوي الواسع.

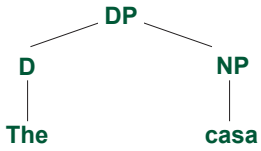
٣-٣ التناوب اللغوي من خلال النحو التوليدي والبرنامج الأدنوي

تُقدم نظرية النحو التوليدي، التي أسسها نعوم تشومسكي، إطارًا مهمًا لفهم بنية اللغة وكيفية اكتسابها. على عكس النماذج الوصفية التي تركز على تدوين الأنماط المرصودة، يسعى النحو التوليدي إلى تحديد المبادئ والقواعد الكامنة التي تُمكّن المتحدثين من إنتاج عدد لا حصر له من الجمل الجديدة وفهمها. وفي سياق التناوب اللغوي، تُقدم هذه النظرية منظورًا يُركز على الكفاءة النحوية للمتحدث ثنائي اللغة، ويفترض أن القيود على التناوب اللغوي ليست بالضرورة خاصة بالظاهرة نفسها، بل تنبع من المبادئ العامة للنحو (Chomsky, 1965, 1995). كذلك يُعدّ البرنامج الأدنوي (Minimalist Program)، وهو التطور الأحدث في نظرية النحو التوليدي، محاولة لتبسيط النظرية النحوية إلى أقصى حد ممكن، مع التركيز على المبادئ الأساسية التي تحكم اللغة البشرية (Chomsky, 1995). في هذا الإطار، تُعزى الاختلافات بين اللغات إلى الخصائص المعجمية (lexicon) بدلاً من القواعد النحوية. لذلك يتكون النحو في البرنامج الأدنوي من مكونين رئيسيين: نظام حوسبي للغة البشرية (Computational System for Human Language - CHL) يُفترض أنه ثابت عبر اللغات، ومعجم يحتوي على الخصائص المورفولوجية التي تختلف بين اللغات. تُبنى بنية العبارة من المعجم من خلال عمليات مثل الاختيار (SELECT) والدمج (MERGE) والحركة (MOVE)، التي تُحفز بواسطة (التحقق من السمات - feature checking) (Chomsky, 2000, 2001).

ومن الدراسات التي وظفت نظرية النحو التوليدي لا سيما من خلال إطار نظرية إكس-بار (X-bar Theory)في دارسة التناوب اللغوي، دراسة بلعزّي وروبن وتوريبيو (Belazi, Rubin, & Toribio, 1994) الذين اقترحوا ما يُمكن تعريفه بـ"قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint)". يُعد قيد الرأس الوظيفي أحد أبرز القيود النحوية التي تهدف إلى تفسير الأنماط الممكنة وغير الممكنة في التناوب اللغوي داخل الجملة. وينطلق هذا القيد من فرضية أساسية ضمن إطار نظرية إكس-بار (X-bar Theory) والنحو التوليدي، ومفادها أن التناوب اللغوي لا يمكن أن يأتي بين الرأس الوظيفي (Functional Head) ومكمّله (Complement) الذي يقع تحت نطاقه مباشرة. بعبارة أخرى، يجب أن ينتمي الرأس الوظيفي ومكمّله إلى اللغة نفسها، مما يمنع حدوث أي تبديل لغوي بينهما. ويستند هذا القيد إلى التمييز الجوهري بين المورفيمات المعجمية (Lexical Categories)، مثل الأسماء (NPs)، والأفعال (VPs)، والمورفيمات الوظيفية (Functional Categories)، مثل أدوات التعريف (DPs)، وأدوات الزمن (TPs)، والمكمّلات (CPs). يرى بلعزّي وروبن وتوريبيو (Belazi, Rubin, & Toribio, 1994) أن الرؤوس الوظيفية تحمل "خصائص لغوية Language Features" غير ظاهرة، ويجب أن تتطابق هذه الخصائص مع الخصائص اللغوية الخاصة بالمكون الذي يليه (المُتَمِّم Complement). فعلى سبيل المثال، في المركب الاسمي المحدِّد (DP)، تُعدّ أداة التعريف (DP) رأسا وظيفيا، في حين يُعدّ المركب الاسمي (NP) الذي يليه مُتمِّمًا له. وفقًا لهذا القيد، لا يمكن أن تأتي أداة التعريف (DP) من لغة والاسم (NP) المعرَّف بهذه الأداة من لغة أخرى. وبناء على هذا القيد، فإن التركيب (The Casa) أي (البيت) - حيث تمثّل (The) أداة التعريف من الإنجليزية، و(casa) أي (بيت) في اللغة الإسبانية - تركيب غير مقبول حسب قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint)، كما في الشجرة النحوية الآتية:

الشكل٢

هذا التناوب اللغوي غير صحيح حسب "قيد الرأس الوظيفي



ومع ذلك، فإن قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint) واجه انتقادات من دراسات لاحقة أظهرت وجود بيانات لا تتفق مع تنبؤاته الصارمة. فقد وجدت بعض الأبحاث أن التناوب اللغوي قد يكون أكثر تساهلًا مما يفترضه القيد، حيث رُصدت جمل نحوية سليمة من التناوب بين الرأس الوظيفي ومكمّله. وفي هذا السياق، يُجادل (MacSwan, 1999, 2005) بأن التناوب اللغوي يمكن تفسيره بنفس الآليات المستخدمة مع البيانات المُستَخلصة من أحاديي اللغة دون اللجوء إلى قيود نحوية مخصصة (ad hoc constraints) تُشكل فرضياته الرئيسية أساسًا لمقاربة البرنامج الأدنوي للتناوب اللغوي. ومن فرضياته:

لا شيء يُقيّد التناوب اللغوي سوى متطلبات القواعد النحوية المختلطة: تُشير هذه الفرضية إلى أن أي قيود تظهر خلال عملية التناوب اللغوي ليست فريدة لهذه الظاهرة، بل هي نتيجة طبيعية لتفاعل القواعد النحوية للغات المعنية في عملية التناوب. بمعنى آخر، إذا كانت الجملة الممزوجة لغويًا غير مقبولة، فإن السبب يكمن في انتهاكها لقاعدة نحوية عامة تنطبق على كلتا اللغتين، وليس بسبب وجود قاعدة خاصة بعملية التبديل نفسها تحظر هذا المزج. هذا يعني أن المتحدث ثنائيّ اللغة لا يحتاج إلى "آلية تبديل بين اللغات" إضافية أو "نحو ثالث" خاص

بالتبديل بين اللغات؛ بل يستخدم الكفاءة النحوية نفسها التي يستخدمها المتحدث أحادي اللغة (MacSwan, 1999).

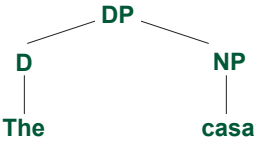
كذلك من فرضياته أن المتحدثين الذين يبدلون بين اللغات لديهم الكفاءة النحوية نفسها في اللغات التي يستخدمونها كتلك التي لدى أحاديّي اللغة. تُعزز هذه الفرضية الفكرة القائلة بأن المتحدثين ثنائيي اللغة يمتلكون معرفة كاملة ومنفصلة بكلتا اللغتين. وعندما يقومون بعملية تبديل بين لغتين، فإنهم لا يُغيرون قواعدهم النحوية أو يُنشئون قواعد هجينة؛ بل يُطبقون القواعد النحوية لكل لغة بشكل طبيعي. وهكذا تُصبح القيود على التناوب اللغوي انعكاسا للقيود النحوية المتأصلة في كل لغة على حدة، أو للقيود التي تنشأ من التفاعل بين نظامين نحويين كاملين (MacSwan, 2005). لذلك يُشدد (MacSwan, 1999, 2000) على أن البرنامج الأدنوي يُفضل التفسيرات التي تستخدم مبادئ نحوية مستقلة بدلا من افتراض قواعد أو مبادئ خاصة بالتناوب اللغوي. لذلك فإن (MacSwan, 1999, 2000) يفترض أن التناوب اللغوي لا يقيده شيءٌ إلا متطلبات القواعد النحوية للغات التي يحدث بينها التناوب.

هذه الفرضية لا تعني عدم وجود جمل مختلطة لغويًّا غير مقبولة، بل تعني أن أي حكم برفض حالة تناوب لغوي يجب أن يُفسر بناء على مبادئ النحو العام، وليس بناء على قيود خاصة بالتناوب اللغوي. ووفقا لهذا النهج، يُظهر MacSwan (1999, 2005) أن مفهوم اللغة الأساس (Matrix Language Frame - MLF) ليس ضروريا لتفسير بيانات التناوب اللغوي ضمن إطار البرنامج الأدنوي. فبدلا من الاعتماد على مفهوم اللغة الأساس، يمكن تفسير القيود النحوية الملحوظة على التناوب اللغوي من خلال التفاعل بين الخصائص النحوية للغات التي يحدث بينها التبديل. فعلى سبيل المثال، في مثل هذا التبديل بين الإسبانية والإنجليزية، يُلاحظ أن أداة التعريف من الإسبانية قد تسبق اسما من الإنجليزية، مثل: (المعلمون / los teachers)، ولكن أداة التعريف الإنجليزية (The) لا تسبق اسما من الإسبانية، مثل: (المنزل - the casa). فعلى الرغم من أن التركيبين أو المثالين غير

مقبولين وغير صحيحين حسب قيد الرأس الوظيفي (Functional Head Constraint)، فإن بعض الباحثين ضمن البرنامج الأدنوي يرون الأول منهما (los teachers) صحيحا ومقبولا، في حين أن الآخر (The casa) غير صحيح وغير مقبول. لذلك يُفسر (MacSwan, 1999, 2000; Moro, 2001) هذه الحقائق ضمن إطار البرنامج الأدنوي من خلال الاختلافات في مجموعة خصائص ألفا (ϕ-features) بين الإنجليزية والإسبانية، حيث تُعد التراكيب جيدة التكوين إذا كانت مجموعة سمات ϕ للاسم مُضمَّنة في مجموعة سمات ϕ لأداة التعريف. لذلك فإن (MacSwan, 1999, 2000; Moro, 2001) يفسرون صحة التناوب اللغوي في (los teachers)، وكونه خاطئا في مثل: (The casa) بسبب أن تركيب مجموعة الخصائص الصوتية-الصرفية (ϕ-features) يختلف بين الإنجليزية والإسبانية. ففي الإسبانية، يتم تمييز الجنس والعدد صرفيًّا على أدوات التعريف والأسماء، أمّا في الإنجليزية، فيتم تمييز الشخص والعدد فقط، ويكون الجنس غائبا. ففي الإسبانية، تدل أداة التعريف (los) على العدد والشخص والجنس، لكن أداة التعريف في الإنجليزية (The) تدل على العدد والشخص فقط، ولا تدل على الجنس، لذلك صَحَّ أن يقال (los teachers)، ولا يصح (The casa).

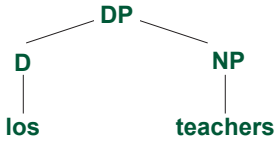
الشكل٣

تناوب لغوي *خاطئ نحويا لعدم توافق الخصائص النحوية*



الشكل ٤

تناوب لغوي صحيح نحويا لتوافق الخصائص النحوية



يُشير هذا إلى أن القيود على التناوب اللغوي تنبع من التوافق بين السمات النحوية للغات، وليس من وجود لغة مهيمنة (اللغة الأساس) تفرض قواعدها على الأخرى. وبالتالي، فإن البرنامج الأدنوي يُقدم تفسيرًا علميا أوضح للتناوب اللغوي، حيث يُمكن تفسير الظاهرة دون الحاجة إلى افتراض آليات أو مفاهيم إضافية خاصة.

لذلك تُظهر الدراسات الحديثة للتناوب اللغوي ضمن إطار النحو التوليدي والبرنامج الأدنوي تحولًا عن النماذج التي تفترض قيودًا خاصة بالتناوب اللغوي، حيث تُشير إلى أن المتحدثين ثنائيي اللغة لديهم كفاءة نحوية كاملة في كلتا اللغتين، وأن التناوب اللغوي هو نتيجة طبيعية لتفاعل هذه الأنظمة النحوية، وليس ظاهرة تتطلب قواعد خاصة بها. وبالتالي يسهم إطار النحو التوليدي والبرنامج الأدنوي في تعزيز فهمنا لظاهرة التناوب اللغوي كظاهرة لغوية معقدة تُنظمها المبادئ الأساسية للنحو البشري (Universal Grammar)، وتُشجع على مزيد من البحث في كيفية تفاعل الأنظمة اللغوية الفرعية في دماغ ثنائيّ اللغة لإنتاج تعبيرات مختلطة لغويا وفي الوقت ذاته مقبولة نحويا.

٤. التناوب اللغوي من المنظور اللساني الاجتماعي

يتناول المنظور اللساني الاجتماعي للتناوب اللغوي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياقية لهذه الظاهرة، متجاوزا التركيز على القيود النحوية البحتة. يهتم هذا المنظور بدراسة كيفية استخدام التناوب اللغوي كأداة اجتماعية للتعبير عن الهوية، وتحديد العلاقات الاجتماعية، وتحقيق أهداف تواصلية محددة. ولذلك تعددت الأطر النظرية التي تسعى لوضع قوانين لسانية اجتماعية تحكم هذه الظاهرة، ومن هذه الأطر النظرية، ما يأتي:

٤-١ نموذج المجالات (Domain Model)

يُعد نموذج المجالات الذي طوره فيشمان (Fishman, 1971) من أوائل النماذج النظرية التي حاولت تفسير التناوب اللغوي من منظور لساني اجتماعي. يقترح هذا النموذج أن المتحدثين متعددي اللغات يستخدمون لغة معينة بناءً على المجال الاجتماعي الذي يكونون فيه، فيرى فيشمان أن اختيار اللغة أو اللهجة في المجتمعات متعددة اللغات أو اللهجات أبعد ما يكون عن العشوائية؛ بل إن "الاستخدام اللائق للغة، نظريًّا يقتضي انتقاء لغة واحدة فقط أو لهجة بعينها من بين اللغات المتاحة، من قِبَل فئات محددة من المتحدثين في مناسبات معينة لمناقشة مواضيع معينة" (Fishman, 1971: P 437).

وفقا لهذا النموذج، فإن اللغة أو اللهجة المُستخدمة في الحديث أو الحوار تُحدد بناء على ثلاثة عوامل رئيسة:

- المشاركون (Participants): من يتحدث ومع من يتحدث؟
- الموضوع (Topic): ما هو موضوع الحديث أو محور الكلام؟
- الإعدادات (Setting): وتشمل مكان الحديث أو الحوار وزمانه.

أما من ناحية المجالات، فقد اقترح فيشمان خمسة مجالات اجتماعية رئيسية تؤثر في اختيار اللغة، وهي: العائلة، والأصدقاء، والدين، والتعليم، والعمل. ففي كل مجال من المجالات السابقة، يكون هناك تفضيل لاستخدام لغة معينة أو لهجة معينة أو نمط معين من التناوب اللغوي بينها.

٢-٤ نموذج الوظائف التفاعلية (Interactional Functions Model)

تُعد دراسة بلوم وقمبرز (Blom and Gumperz, 1972) في همنسبرجت (Hemnesberget) بالنرويج إحدى أوائل الدراسات التي تناولت الوظائف الاجتماعية لظاهرة التناوب اللغوي (Code-switching). في هذا النموذج فرَّق بلوم وقمبرز بين نوعين من التناوب اللغوي، وهما: التناوب اللغوي السياقي (Situational Code-switching) والتناوب اللغوي المجازي (Metaphorical Code-switching)، وكذلك حددا وظائف خاصة لكل منهما.

فالتناوب اللغوي السياقي ينتج عن تغيُّرات في متغيرات السياق، بما في ذلك التغيرات في شخصيات المتحاورين، أو التغيرات في سياق الحديث، أو التغير في الإعدادات. وعلى نحو مشابه لما ذكره فيشمان (Fishman, ١٩٧١)، يرى بلوم وقمبرز أن اختيار اللغة في هذه الحالة يكون مقيدًا ويمكن التنبؤ به، حيث لاحظا أن المتحدثين في همنسبرجت (النرويج) يستخدمون عادة لهجة "رانامال Ranamal" (وهي من اللهجات المحلية في شمال النرويج)، للتعبير عن انتمائهم للقيم المحلية لمجتمعهم أو في الأحاديث التي تكون "حميمية"، من القلب إلى القلب، في حين يستخدمون لهجة "بُكمال Bokmal" التي تُعد اللهجة المعيارية للأغراض الرسمية.

في المقابل، ومع بقاء العوامل السياقية ثابتة، فإن التناوب اللغوي المجازي يُستخدم لتحقيق تأثيرات تواصلية معينة، مثل التأكيد، أو التعبير عن التضامن، أو تغيير موضوع المحادثة. وقد

حدَّد قمبرز (Gumperz, 1982: P82-75) هذه الأغراض التواصلية في ست وظائف رئيسية للتناوب اللغوي، وهي كالآتي:

- الاقتباس (Quotation): استخدام التناوب اللغوي لنقل كلام شخص آخر.
- تحديد المخاطب (Addressee Specification): استخدام التناوب اللغوي لتوجيه الكلام إلى شخص معين.
- التأثر أو الإدخال (Interjection): استخدام التناوب اللغوي للتعبير عن مشاعر أو ردود فعل.
- التكرار (Reiteration): استخدام التناوب اللغوي لتكرار رسالة بلغة أخرى للتأكيد أو التوضيح.
- تأهيل الرسالة (Message Qualification): استخدام التناوب اللغوي لتوضيح أو تعديل رسالة سابقة.
- الشخصنة مقابل الموضوعية (Personalization vs. Objectivization): استخدام التناوب اللغوي للتمييز بين الآراء الشخصية والحقائق الموضوعية.

علاوة على ذلك، أضاف قمبرز (Gumperz, 1982: P66) صياغة البعد الاجتماعي للتناوب اللغوي على أساس التمييز بين "لغة نحن/We code" و"لغة هم/They code"، ويؤكد هذا التمييز إحدى الوظائف الاجتماعية الرئيسية للتناوب اللغوي باعتباره وسيلة لإظهار التنافر أو التضامن مع المستمع أو مع مجموعة معينة، ويظهر مثل هذا التنافر أو التظافر من خلال استخدام لغة معينة على حساب اللغات الأخرى.

٤-٣ إطار أوير للتناوب اللغوي التسلسلي

يُعدّ أوير (Auer, 1988, 1995, 1998) وهو من أبرز الباحثين الذين أسهموا في وضع أطر نظرية لظاهرة التناوب اللغوي (Code-Switching - CS) من خلال تحليل المحادثة، حيث قدم المنهج المتسلسل في دراسة التناوب اللغوي. ينطلق أوير في هذ المقترح من خلال توظيف تقنيات تحليل المحادثة ومفهوم "ترتيب التفاعل" الذي قدمه جوفمان (Goffman, 1983)، حيث يؤكد هذا الإطار أن التناوب اللغوي ليس مجرد ظاهرة لغوية عشوائية، بل هو سلوك تفاعلي منظم يحمل دلالات سياقية عميقة.

يرى أوير أن تحليل التناوب اللغوي يتطلب إيلاء اهتمام وثيق لتفاصيل إنتاجه في السياق التواصلي الناشئ الذي يشكله ويستجيب له (Auer, 1998: p. 1-2). في هذا النهج التسلسلي، لا يُنظر إلى اختيار اللغة أو اللهجة على أنه محدد مسبقا بعوامل اجتماعية لغوية، بل ينشأ ويتشكل ضمن العملية التواصلية التفاعلية نتيجة للتفاعل المستمر بين المشاركين. كذلك يؤكد أوير أن البنية التسلسلية للتفاعل اللغوي مستقلة عن القواعد النحوية والأنظمة المجتمعية والأيديولوجية الأوسع؛ مما يعني أن فهم كل حالة من حالات التناوب اللغوي تستلزم التركيز على الأقوال السابقة واللاحقة في المحادثة، مع اهتمام وتركيز ثانوي للعوامل الخارجية. هذا التركيز على الجانب التفاعلي يميز إطار أوير عن النماذج التي تولي اهتماما أكبر للعناصر السياقية الكلية، مثل المشاركين والموضوع والإعدادات. ولذلك فقد حدد أوير (Auer, 1995: P125-126) أربعة أنماط رئيسية للتناوب اللغوي وفق الإطار التسلسلي:

- تبديل الرموز المرتبط بالخطاب (Discourse-related code-switching): يُستخدم هذا النمط للإشارة إلى تحولات في المحادثة، مثل تغيير الموضوع، أو تغير المشاركين، أو تحول في نوع النشاط التواصلي. يعمل هذا النوع من التبديل كإشارة سياقية لتنظيم سير المحادثة.

- التبديل اللغوي المرتبط بالمشارك (Participant-related code-switching): يعكس هذا النمط تفضيلات المتحدث للغة أو لهجة معينة، وقد تكون كفاءته اللغوية أو اللهجية فيما اختاره أقوى؛ لذلك قد يختار المتحدث لغة معينة أو لهجة معينة إما لكونه يشعر بثقة أكبر عند استخدامها، أو ليعبر عن هويته اللغوية، أو ليعيد التفاوض على لغة التواصل.
- التناوب اللغوي المرتبط جزئيا بالخطاب والمرتبط جزئيا بالمشارك (Semi-discourse related and semi-participant discourse-related code-switching): في هذا النمط، يحافظ المتحدثون ثنائيو اللغة على مرونة اختيار اللغة أو اللهجة من خلال الانتقال بين اللغتين أو اللهجتين ضمن الدور الواحد، مما يجعل من الصعب تحديد لغة الحوار الأساسية نظرا إلى تداخل الجوانب التواصلية والشخصية.
- النقل (Transfer): يشير هذا النمط إلى إقحام كلمة أو بنية من لغة معينة ضمن إطار لغة أخرى. ويرى أوير أن النقل غالبًا ما يكون على مستوى المفردات وقد لا يتواءم مع القواعد الصوتية أو النحوية للغة المنقول إليها، مما يؤكد أنه جزء من التباين داخل الذخيرة اللغوية للمتحدث.

يُظهر هذا الإطار الذي قدمه أوير أن التناوب اللغوي يعمل وفق استراتيجية سياقية ديناميكية، مشابهة للمعايير الصوتية مثل التنغيم ومستوى النبر. فعندما ينتقل المشاركون في الحوار أو الاتصال من نشاط إلى آخر ضمن المحادثة نفسها، فإنهم غالبا يميزون هذا التحول بالانتقال بين اللغات، إذ يعمل التناوب اللغوي هنا كأداة لتحديد السياق (contextualization cue)، حيث يرسل إشارة للمشاركين في الاتصال بأن "ما نفعله الآن قد تغير". فعلى سبيل المثال: عندما يكون هناك مجموعة في اجتماع عمل رسمي، فإن النقاش بينهم يكون غالبا باللغة العربية الفصيحة بين زملاء متعددي اللهجات، وربما متعددي اللغات. فالنشاط هنا، هو: اجتماع رسمي حيث الإعدادات محددة ومعروفة؛ والحديث منظم، ويُدار توزيع الأدوار من قبل رئيس الاجتماع، واللغة المستخدمة

هي العربية الفصيحة. وفجأة، يقول المدير: "حسنًا، هذا يكفي لليوم. عمل رائع يا جماعة. طيّب، أحد منكم شاف المباراة البارحة؟"، فينتقل من موضوع الاجتماع ومن اللغة الرسمية للاجتماع إلى موضوع مختلف، ولهجة عامية مشتركة، وموضوع رياضي غير رسمي. فانتقال المدير إلى اللهجة العامية وتغيير الموضوع يشيران إلى تغير نوع النشاط، فلم يعد الهدف هو العمل، بل أصبح التواصل الاجتماعي، وأصبحت بنية الحديث أقل رسمية، وتحوّل الموضوع من العمل إلى الرياضة. لذا، فإن التناوب اللغوي لم يحدث عشوائيا في مثل هذه الحالة؛ بل تم استخدامه وتوظيفه استراتيجيا لإغلاق نشاط "الاجتماع الرسمي" وفتح نشاط "الحديث غير الرسمي".

٤-٤ النموذج الوظيفي لأبل وماوسكن

اقترح أبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987) النموذج الوظيفي في محاولة للإجابة عن سؤال: لماذا ينتقل المتحدثون بين اللغات أو اللهجات؟ أو بعبارة أخرى لماذا يوظف المتحدثون التناوب اللغوي خلال حديثهم؟ ولأجل ذلك حدد أبل وماوسكن ست وظائف للتناوب اللغوي: (١) الوظيفة المرجعية، (٢) الوظيفة التوجيهية والاندماجية، (٣) الوظيفة التعبيرية، (٤) الوظيفة التنغيمية، (٥) الوظيفة ما وراء اللغوية، و(٦) الوظيفة الشعرية (Appel and Muysken, 1987: pp. 118-120).

تحدث الوظيفة المرجعية للتناوب اللغوي نتيجة لافتقار المتحدث إلى الكفاءة أو المعرفة الكافية بإحدى اللغتين حول موضوع أو مجال معين لسد العجز اللغوي، وقد أشار أبل وماوسكن إلى أن هذا النوع من التناوب اللغوي هو الوحيد الذي يستخدمه الأفراد ثنائيو اللغة عن وعي كامل. كذلك يمكن أن يؤدي التناوب اللغوي وظيفة توجيهية، حيث إنه قد يُستَخدم لضمّ متحاورين مُحدَّدِين من خلال استخدام اللغة أو اللهجة المفضلة لديهم، وفي الوقت ذاته قد يكون وسيلة لاستبعاد متحدث أو متحاورٍ معين مشارك في المحادثة من خلال استخدام اللغة أو اللهجة الأقل تفضيلا. فالوظيفة التوجيهية والاندماجية تشبه ما أطلق عليه قمبرز (Gumperz, 1982) "تحديد

المخاطَب"، وكذلك تشبه مفهومي التقارب والتنافر في نظرية التكيف الكلامي التي قدمها جايلز وزملاؤه (Giles et al,. 1973)، كما أشار إلى ذلك أبل وماوسكن (١٩٨٧). أما الوظيفة التعبيرية، فقد لا يكون للتناوب اللغوي فيها معنى محدد، بل تهدف أساسا إلى التعبير عن حالة المتحدث ليظهر أنه يتحدث لغتين أو لغات متعددة. أما الوظيفة التنغيمية، فيوظفها المتحدث لتغيير نبرة الحديث من الجد إلى الهزل -على سبيل المثال، وهي مشابهة لما سماه قمبرز "التناوب اللغوي المجازي". وأما الوظيفة ما وراء اللغوية فتظهر عندما يسعى المتحدث للتعليق بشكل مباشر أو غير مباشر على اللغات المستخدمة في التفاعل، وقد مثَّل أبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987: P. 120) على هذه الوظيفة بالمتحدث الذي ينتقل بين خيارات لغوية مختلفة لإبهار الجمهور بمهاراته اللغوية. وأما الوظيفة الشعرية، فتتجلى في التلاعب بالألفاظ، أو إلقاء النكت، أو إنتاج الشعر بلغات متعددة. ومما تجدر الإشارة إليه، أن أبل وماوسكن (Appel and Muysken, 1987: P. 120) أكَّدا أن وظائف التناوب اللغوي تختلف من مجتمع لغوي إلى آخر؛ فعلى سبيل المثال، قد يستخدم البورتوريكيون في نيويورك التناوب اللغوي لأسباب تختلف كثيرًا عن تلك التي لدى الفلامنكيين في بروكسل. كما أكدا أهمية التركيز على أسباب التناوب اللغوي بنفس القدر الذي يركز فيه علماء اللسانيات الاجتماعية على هوية من يستخدم التناوب اللغوي.

٤-٥ نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Markedness Model)

من أبرز النماذج التي حاولت تفسير التناوب اللغوي نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Markedness Model) الذي قدمته كارول مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993b)، والذي يركز على الدوافع الاجتماعية وراء هذا السلوك اللغوي. وقد تطوّر هذا النموذج لاحقًا ليصبح أكثر وضوحًا ضمن إطار نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) بالتعاون مع بولونياي (Myers-Scotton &

(Bolonyai, 2001مما أضاف بعدا جديدا لفهم كيفية اتخاذ المتحدثين لقراراتهم اللغوية بناء على تحليل التكلفة والفائدة .

ففي نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Markedness Model) ، تسعى كارول مايرز-سكوتون من خلال هذا النموذج إلى تقديم تفسير للدوافع الاجتماعية الكامنة وراء التناوب اللغوي. يرتكز هذا النموذج على مبدأ التفاوض الذي يفترض أن المتحدثين يختارون لغة أو لهجة معينة بناء على مجموعة الحقوق والالتزامات (Rights and Obligations - RO) التي يسعون إلى إقامتها أو تأكيدها مع المتحدثين الآخرين في سياق المحادثة وإعداداتها. ترى مايرز-سكوتون أن كل موقف تواصلي يتميز بوجود مجموعة متوقعة من الحقوق والالتزامات، تحددها المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع. من هذا المبدأ، تنبثق ثلاثة مبادئ توجيهية رئيسية تحكم اختيارات التناوب اللغوي:

- مبدأ الاختيار غير الملحوظ (Unmarked Choice Maxim): وينص على أن المتحدث يجب أن يجعل اختياره اللغوي غير ملحوظ لمجموعة الحقوق والالتزامات غير المميزة في المحادثة، وذلك عندما يرغب في تأسيس أو تأكيد تلك المجموعة من الحقوق والالتزامات. فهذا المبدأ غير الملحوظ يعكس امتثال المتحدث من خلال اللغة أو اللهجة المستخدمة في الحديث للمعايير الاجتماعية والتوقعات السائدة، ويؤدي إلى تناوب لغوي غير ملحوظ، وهذا يُعد سلوكا متوقعا ومألوفا في سياقات معينة. ففي هذا المبدأ يكون الاختيار اللغوي مُتوقعا ومناسبا للسياق الاجتماعي.

- مبدأ الاختيار الملحوظ (Marked Choice Maxim): حيث لا يلتزم المتحدث في اختياره للغة الحديث بالأعراف الاجتماعية المحددة والمُتوقَّعة. ووفقا لهذا المبدأ، فإن المتحدث يستخدم عمدا لغة أو لهجة موسومة وملحوظة بدلا من اللغة أو اللهجة المُفترضة أو المُتوقع استخدامها في المحادثة. فحسب هذا المبدأ، يختار المتحدث لغة أو لهجة غير اللغة أو اللهجة المُتوقعة، وبالتالي يكسر العرف اللغوي. وعادة يلجأ المتحدث لهذا النوع من التناوب اللغوي من أجل التفاوض على مجموعة

جديدة من الحقوق والواجبات، ولأجل الرغبة في تحقيق هدف تفاعلي معين عبر كسر التوقعات. ويمكن للمتحدث استخدامه عمدًا للتفاوض على مجموعة جديدة من الحقوق والالتزامات[i]، أو لتغيير المسافة الاجتماعية بين المتحدثين، سواء بزيادتها أو تقليلها. وغالبًا ما يصاحب هذا النوع من التناوب اللغوي بعض التغيرات الصوتية التنغيمية، كالوقفات أو التعليقات المطولة على التحول، مما يؤكد طبيعته المتعمدة والموجهة نحو هدف معين.

- مبدأ الاختيار الاستكشافي (Exploratory Choice Maxim): ويحدث عندما يواجه المتحدثون غموضًا في تحديد الاختيار اللغوي الأنسب، فيلجؤون إلى التجريب اللغوي لاستكشاف التوازن الاجتماعي المرغوب. ينشأ هذا النوع من الاختيار عندما لا تكون العلاقة الاجتماعية أو "مجموعة الحقوق والواجبات (RO set)" واضحة، مثل: هل يجب أن يكون التفاعل رسميًّا أم غير رسمي؟ ودودًا أم متحفظًا؟ فمبدأ الاختيار الاستكشافي يُعد استراتيجية لغوية يستخدمها الأفراد في المواقف التواصلية غامضة المعالم، حيث لا تكون "القواعد/ الحقوق والالتزامات" أو التوقعات الاجتماعية معروفة مسبقا. فعلى سبيل المثال، عندما يدخل متحدث في حوار أو محادثة جديدة مع شخص لأول مرة، قد لا يكون السلوك اللغوي المتوقع "الاختيار غير الملحوظ" الذي يناسب هذا الموقف؛ لذلك وبدلا من الالتزام بلغة أو لهجة واحدة قد تكون غير مناسبة، يوظف المتحدثون أو المتحاورون التناوب اللغوي كأداة استكشافية لاستكشاف الموقف، ومن ثم اختيار اللغة أو اللهجة المناسبة. فالاختيار الاستكشافي ليس قرارا فرديا، بل هو بداية عملية تفاوض، ينتظر المتحدث الأول رد فعل الطرف الآخر ليرى ما إذا كان سيقبل "العرض" اللغوي أم سيرفضه ويقترح عرضا بديلا.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، ما ذكرته مايرز-سكوتن (Myers-Scotton, 1993b: p. 128) عن اللغة العربية - باعتبارها إحدى اللغات التي وصفها فيرغسون (Ferguson, 1959) بوجود

الازدواجية اللغوية فيها - حيث ذكرت أنه في مثل هذه المجتمعات اللغوية، يتنبأ النموذج الذي قدمته بأن التناوب اللغوي غير الملحوظ بين الفصحى والعامية يجب ألا يحدث على الإطلاق. والسبب في ذلك أن الأعراف الاجتماعية-اللغوية لا تسمح بأن يكون التناوب هو الخيار الافتراضي. وما دام أن كل مستوى لغوي منهما مقيد بوظائف معينة، فإن أي تناوب بينهما سيكون بالضرورة "تناوبا لغويا ملحوظا" وذا دلالة خاصة، وبالتالي لا يمكن للتناوب أن يصل إلى مرتبة "التناوب غير الملحوظ". وتؤكد مايرز-سكوتن أن هذا الاستنتاج هو تنبؤ نظري (Theoretical Prediction) قائم على مبادئ النموذج، وليس نتيجة مدعومة بأدلة تجريبية قاطعة (Myers-Scotton, 1993b: P. 128).

وبناء على ما سبق، يُظهر هذا الإطار أن نموذج التناوب اللغوي الملحوظ، ليس مجرد نموذج جامد يصف الامتثال للقواعد أو خرقها، بل هو نموذج ديناميكي يوضح كيف أن المتحدثين مفاوضون اجتماعيون نشطون، إذ إنهم لا يتبعون القواعد بشكل أعمى فحسب، بل يستخدمون مواردهم اللغوية بذكاء لبناء علاقاتهم الاجتماعية وتشكيلها، خاصة في المواقف التي تفتقر إلى الوضوح. وبناء عليه، فإن التماهي مع مجموعة الحقوق والالتزامات المتوقعة يؤدي إلى تناوب لغوي غير ملحوظ، في حين يؤدي عدم التماهي معها إلى تناوب أو اختيار لغوي ملحوظ. كذلك يؤكد هذا النموذج أن اختيار اللغة خلال المحادثة عملية واعية وموجهة نحو تحقيق أهداف اجتماعية، حيث يقرر المتحدثون ما إذا كانوا سيتبعون المعايير السائدة أو سيسعون إلى تغييرها من خلال اختياراتهم اللغوية.

٤-٦ نموذج الاختيار العقلاني أو المنطقي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001)

يُعد نموذج الاختيار المنطقي (Rational Choice Model)، الذي أعادت مايرز-سكوتون وبولونياي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001) صياغته وطورتاه منطلقتين من نموذج التناوب الملحوظ (Markedness Model)، إطارا نظريا محوريا لفهم دوافع المتحدثين في اختياراتهم اللغوية خلال

المحادثات. يرتكز هذا النموذج على مبادئِ نظرية الاختيار المنطقي المستعارة من علم الاقتصاد، والتي تفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناء على تحليل واعٍ أو شبه واعٍ للتكلفة والفائدة، بهدف تحقيق أقصى قدر من المنفعة وتقليل التكاليف المحتملة (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001: p. 6). لا تقتصر المنفعة هنا على المكاسب المادية فحسب، بل تمتد لتشمل المكاسب الاجتماعية والنفسية، مثل تعزيز العلاقات الشخصية، أو تأكيد الهوية، أو تحقيق أهداف تواصلية محددة. في المقابل، وقد تتجسد التكاليف في الجهد الإدراكي المبذول من خلال توظيف لغة أو لهجة معينة، أو في المخاطر الاجتماعية كسوء الفهم أو النبذ.

في هذا النموذج انتقدت مايرز-سكوتون وبولونياي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001: p.1) التفسيرات السابقة لظاهرة التناوب اللغوي، والتي كانت تميل إلى عزو الخيارات اللغوية بشكل أساس إلى عوامل خارجية واسعة النطاق، مثل الاتفاقيات المجتمعية، أو القيود الهيكلية، أو الأدوار الاجتماعية، أو بنية الخطاب. فبينما كانت تلك النماذج تركز على أن المتحدث هو متلقٍ سلبي للضغوط الاجتماعية، يقدم نموذج الاختيار المنطقي منظورا يشدد على أن الخيارات اللغوية تكمن في النهاية لدى الفرد وتستند إلى المنطق أو العقلانية. هذا التحول النظري يضع المتحدث في موقع الفاعل النشط الذي يقوم بتقييم الخيارات المتاحة له من منظور تحليل التكلفة والفائدة أو الربح والخسارة، ويختار الخيار اللغوي الذي يراه الأكثر إنتاجية أو ربحية لتحقيق أهدافه الذاتية في سياق معين. لذلك فإنه وفقًا لمايرز-سكوتون وبولونياي، فإن عملية الاختيار اللغوي تمر عبر ثلاثة مرشِّحات متتالية تضمن اتخاذ القرار المنطقي أو العقلاني:

- المرشح الأول: القيود الخارجية (External Constraints): يمثل هذا المرشح العوامل الموضوعية التي تحد من نطاق الخيارات اللغوية المتاحة للمتحدث. وتشمل هذه القيود الذخيرة اللغوية للفرد (أي اللغات واللهجات والأساليب التي يتقنها)، بالإضافة إلى العوامل المجتمعية الأوسع، وهيكل الخطاب

الذي يحكم استخدام اللغة في مجتمع معين. هذه العوامل تحدد ما هو ممكن لغويًا ومقبول اجتماعيًا في سياق معين.

- المرشح الثاني: القيود الداخلية (Internal Constraints): بعد تنقيح الخيارات وتصفيتها من القيود الخارجية، تمر عملية الخيارات اللغوية المتاحة للمتحدث عبر هذا المرشح الثاني الذي يمثل العوامل النفسية والإدراكية الداخلية للمتحدث. وتتضمن القيود الداخلية: تقييم الخيار اللغوي (Markedness Evaluator)، وهي آلية فطرية تقيّم الخيارات اللغوية المتاحة للمتحدث من حيث كونها ملحوظة أو غير ملحوظة، مما يؤثر على سهولة أو صعوبة استخدامها. كما يشمل هذا المرشح العلامات الجسدية (Somatic Markers)، وهي استجابات عاطفية وجسدية مرتبطة بالتجارب السابقة، توجه المتحدث نحو الخيارات التي أدت إلى نتائج إيجابية وتجنبه الخيارات التي أدت إلى نتائج سلبية.

- المرشح الثالث: المنطقية أو العقلانية (Rationality): ويمثل هذا المرشح المرحلة النهائية والأكثر أهمية في عملية الاختيار اللغوي. ففيها يقوم المتحدث بتقييم الخيارات اللغوية المتبقية بناءً على معتقداته وقيمه وأهدافه الشخصية. كذلك يتضمن تقييما للاتساق الداخلي للاختيار وأفضل الأدلة المتاحة. فالسلوك العقلاني هنا يعني أن المتحدث يضع في حساباته هذه الجوانب لضمان أن اختياره اللغوي يخدم أهدافه بأقصى فاعلية ممكنة، ويحقق له أعلى المكاسب وأقل الخسائر.

ومن الأمثلة التي قدمتها مايرز-سكوتون وبولونياي (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001) صبي ثنائي اللغة (المجرية-الإنجليزية) يفضل استخدام الإنجليزية خلال حديثه مع والدته المجرية، على الرغم من أن المجرية هي اللغة المفضلة لدى العائلة. ففي هذه الحالة، لا يُنظر إلى تفضيل الصبي للإنجليزية على أنه مجرد خرق للقواعد الاجتماعية، بل هو اختيار عقلاني يهدف من خلاله إلى عدة منافع، ومنها على سبيل المثال: تجاوز القيود المجتمعية والخطابية على التناوب اللغوي لتحقيق

أهدافه الذاتية، التي قد تشمل: التعبير عن الاستقلالية، أو الحصول على امتياز معين، أو التأثير في ديناميكية التفاعل. وبالتالي، فإن العوامل المجتمعية وهيكل المحادثة لا يتم نفي دورها في هذا النموذج، بل يُعاد تصنيفها لتصبح مكونا واحدا ضمن إطار أوسع يركز على الفاعل الفردي وعملية اتخاذ القرار العقلاني لديه، مما يجعل الاختيار اللغوي نتيجة لعملية تقييم معقدة تتفاعل فيها القدرات اللغوية، والبيئة الاجتماعية، والعمليات الذهنية الداخلية، والأهداف الشخصية للمتحدث.

٤-٧ نموذج الأمثلية (Optimality-Theoretic Model)

في سياق الجهود البحثية الرامية إلى تجاوز التوصيفات السطحية لوظائف التناوب اللغوي، قدّم بهات وبولونياي (Bhatt and Bolonyai, 2011) إسهاما نوعيا من خلال "نموذج الأمثلية - optimality-theoretic model"، بحيث إنه لا يمثل مجرد إضافة إلى الأدبيات الموجودة في دراسات التناوب اللغوي، بل يمثل تحولا منهجيا في فهم ديناميكيات التناوب اللغوي من خلال توظيف مبادئ "نظرية الأمثلية - Optimality Theory" المستعارة من اللسانيات النظرية. ففي حين استندت الأطر السابقة، مثل النماذج الاجتماعية-الوظيفية (Gumperz, 1982; Myers-Scotton, 1993) والنماذج الحوارية (Auer, 1998)، وغيرهم إلى قوائم من الوظائف، قام بهات وبولونياي (Bhatt and Bolonyai, 2011) بمراجعة وتحليل مكثفة لـ ١٢٠ دراسة، استخلصا منها أكثر من ١٣٠ وظيفة للتناوب اللغوي، ليختزلاها في خمسة مبادئ شاملة، تشكل جوهر النموذج.

وتتجسد هذه المبادئ الخمسة في محددات أساسية توجه سلوك التناوب اللغوي، وهي كالآتي:

أولاً- مبدأ الإيمان التفسيري (FAITH)، الذي يبرز البعد المعرفي في اختيار اللغة، حيث يميل المتحدث إلى اللغة التي تضمن أعلى درجة من الدقة والاقتصاد في نقل المعنى المقصود، سواء كان دلاليا، تداوليا، أو حتى ذا حمولة أيديولوجية أو ثقافية.

ثانياً- مبدأ الهيمنة الرمزية (POWER)، الذي يعكس البعد الاجتماعي-السياسي للتناوب اللغوي، حيث يُستخدم كأداة لتعزيز المكانة الاجتماعية، أو إبراز السلطة، أو خلق مسافة اجتماعية مقصودة.

ثالثا- مبدأ التضامن الاجتماعي (SOLIDARITY)، الذي يمثل المبدأ المُضادّ لمبدأ السلطة والهيمنة، إذ يهدف مبدأ التضامن الاجتماعي إلى تقليص المسافة الاجتماعية بين المتحاورين، وتعزيز الانتماء، وبناء الألفة والتضامن بين المتفاعلين.

رابعا- مبدأ حفظ ماء الوجه (FACE)، الذي يتناول الجانب التفاعلي الحساس للتناوب اللغوي، حيث يختار المتحدث اللغة التي تمكّنه من الحفاظ على صورته الذاتية (face) أو صورة الآخر، وتسهيل التفاعلات الاجتماعية بلباقة وفاعلية. وفق هذا المبدأ فإن المتحاورين ينتقلون إلى اللغة الأنسب لإدارة علاقاتهم الشخصية بما يتماشى مع احتياجاتهم أو احتياجات الآخرين، مثل: التقدير، واللباقة، والاحترام، والمجاملة الإيجابية أو السلبية.

خامسا- مبدأ تبني المنظور (PERSPECTIVE)، الذي يشير إلى قدرة المتحدث على استخدام التناوب اللغوي للإشارة إلى تحولات في وجهات النظر، أو التوجهات المعرفية، أو حتى الإطار المرجعي داخل الخطاب، حيث يُبدّل المتحاورون إلى اللغة الأنسب للإشارة إلى ما يُفترض أنه وجهة النظر البارزة حاليا والتوجه الاجتماعي-المعرفي في الخطاب.

يتميز هذا الإطار بقدرته على تفسير التباين الملحوظ في أنماط التناوب اللغوي ووظائفه عبر المجتمعات المختلفة. فبدلا من افتراض وجود وظائف متباينة جوهريا، يرى نموذج الأمثلية أن هذا التباين ينبع من الترتيب الهرمي المتغير (ranking) للمبادئ الخمسة في سياقات اجتماعية وثقافية محددة. فالقواعد اللغوية الاجتماعية-الإدراكية للتناوب اللغوي في أي مجتمع معين لا تتحدد بقائمة ثابتة من الوظائف، بل هي نتاج "الخيار الأمثل - Optimal Output" لعملية تنافسية بين المبادئ الخمسة. ويتأثر هذا الترتيب الهرمي بين المبادئ الخمسة بعوامل معقدة ومتشابكة، تشمل "دافعية المتحدث والعوامل الاجتماعية الكلية، مثل الانتماء الجماعي، وارتباطات الهوية، وسياسات التواصل بين اللغات" (Bhatt and Bolonyai, 2011: p. 5). فعلى سبيل المثال، في مجتمعات ما بعد الاستعمار، قد يكتسب مبدأ الهيمنة الرمزية (POWER) أولوية عليا، مما يدفع المتحدثين إلى استخدام لغة المستعمر السابق للتعبير عن المكانة أو السلطة. في المقابل، قد تعطي مجتمعات أخرى الأولوية لمبدأ التضامن (SOLIDARITY)، مما يشجع على استخدام اللغات المحلية أو اللهجات لتعزيز الروابط المجتمعية. وهكذا، يوفر هذا الإطار منهجية دقيقة لفهم كيفية تفاعل الدوافع الفردية مع البنى الاجتماعية الكلية لتشكيل الممارسات اللغوية المعقدة للتناوب اللغوي، مما يجعله أداة لا غنى عنها في البحث اللساني الاجتماعي المعاصر.

٥ اتجاهات حديثة في دراسات التناوب اللغوي

في سياق التطور المنهجي لدراسات التناوب اللغوي (code-switching)، برز اتجاه حديث يسعى إلى تجاوز الانقسام التقليدي بين الأبحاث الميدانية الوصفية والتجارب المخبرية المعزولة. ويمثل هذا التحول نقلة نوعية من مجرد وصف الظاهرة اللغوية إلى تفسير آلياتها الإدراكية الكامنة، وهو ما يتجسد بوضوح في "منهج من المدونة إلى الإدراك - corpus-to-cognition" الذي قدمه كل من بيتي-مارتينيز، وفالديس كروف، ودوسياس (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018). يقوم

هذا المنهج على فرضية أساسية مفادها أن التجربة اللغوية للفرد، كما تنعكس في الأنماط التوزيعية (distributional patterns) للتناوب اللغوي في مجتمعه اللغوي، فإنها في الوقت ذاته تشكل بشكل مباشر آليات المعالجة الإدراكية لديه. وبذلك، فإن "تكلفة التبديل - switching cost" التي طالما ارتبطت بالتناوب اللغوي في الدراسات النفسية اللغوية المبكرة (e.g., Meuter & Allport, 1999) ليست خاصية حتمية للظاهرة أو مؤشرا على "خلل" في المعالجة، بل هي نتاج لعدم تطابق المحفزات التجريبية المستخدمة في المختبر مع الخبرة اللغوية الفعلية للمشاركين، مما يستدعي إعادة تقييم للنماذج النظرية السائدة التي ربما تكون قد بالغت في تبسيط تعقيدات ثنائية اللغة وأغفلت الدور المحوري للسياق والخبرة.

ولإثبات هذه الفرضية تجريبيًّا وتوفير أدلة قوية تدعم هذا المنظور الجديد، تبنت دراسة (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018) مسارا بحثيا متكاملا من مرحلتين، يضمن التفاعل المستمر والتغذية الراجعة بين البيانات الواقعية المستمدة من الاستخدام الطبيعي والتحليل التجريبي.

تمثلت المرحلة الأولى في تحليل المدونات اللغوية (Corpus-Based Analysis) لاستخلاص الأنماط الواقعية للتناوب اللغوي، متجاوزة بذلك الافتراضات المسبقة أو الأحكام المعيارية حول قواعد التناوب التي قد لا تعكس الاستخدام الفعلي. فمن خلال فحص مدونات لغوية متنوعة، مثل مدونة "Bangor Miami Corpus" للمحادثات العفوية (Deuchar et al., 2014) التي توفر بيانات غنية بالتناوب اللغوي في سياقات طبيعية وغير مقيدة، بالإضافة إلى مدونات مكتوبة، تمكن الباحثون من تحديد "مواقع التناوب - codeswitching sites)" وتوصيف "عدم التناظر - asymmetry)" في تفضيلات المتحدثين اللغوية، مما يدل على أن التناوب اللغوي ليس عشوائيا، بل يخضع لقيود نظامية وتفضيلات مجتمعية. فعلى سبيل المثال، أكد تحليل (Valdés Kroff, 2016)

وجود تفضيل كبير لتبديل أداة التعريف في الإنجليزية (The) بنظيرتها في الإسبانية "el" في تركيب، مثل: (el dog)، ففي هذا التركيب، أداة التعريف من اللغة الإسبانية، في حين أن الاسم من اللغة الإنجليزية، وهو نمط أكثر شيوعا بكثير من الاتجاه العكسي، أي حين يكون الاسم من الإسبانية وأداة التعريف من الإنجليزية؛ مما يشير إلى أن بعض التراكيب تصبح "مُدمجة - integrated" في النظام اللغوي ثنائي اللغة وتفقد طابعها "الغريب" أو "غير المتوقع"، وتُعالج كجزء طبيعي من الذخيرة اللغوية للمتحدث. وبالمثل، أظهر تحليل (Guzzardo Tamargo et al., 2016) أن التناوب بعد الفعل المساعد في اللغة الإسبانية (estar) كان شائعًا، على عكس التناوب بعد الفعل المساعد الآخر في الإسبانية (haber)، مما يسلط الضوء على القيود النحوية الدقيقة التي قد تحكم التناوب في سياقات معينة، ويدعم فكرة أن التناوب ليس مجرد خلط عشوائي للغات بل هو سلوك لغوي منظم يخضع لقواعد ضمنية يكتسبها المتحدثون من خلال التعرض المتكرر. هذه النتائج المستمدة من الاستخدام الفعلي لم تصف الظاهرة فحسب، بل وفرت أساسًا لصياغة فرضيات قابلة للاختبار حول كيفية تأثير هذه الأنماط المتوقعة وغير المتوقعة على المعالجة الإدراكية في الزمن الحقيقي، مما يمثل جسرا منهجيا ونظريا بين الوصف اللغوي والتفسير النفسي اللغوي.

بناءً على هذه الفرضيات المبنية على بيانات واقعية، انتقل الباحثون (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018) إلى المرحلة الثانية من الدراسة، والمتمثلة في التجارب المخبرية (Laboratory-Based Experiments)، حيث قاموا بتوظيف تقنيات متقدمة لقياس المعالجة اللغوية في الزمن الحقيقي بدقة غير مسبوقة، مما يسمح برصد العمليات الإدراكية لحظة بلحظة. ركزت الدراسة على المقارنة بين مجموعتين من المشاركين، حيث تمت المقارنة بين ثنائيي اللغة المعتادين على التناوب اللغوي (codeswitchers) وثنائيي اللغة غير المعتادين عليه (non-codeswitchers)، وهو تمييز أكدت الدراسة أهميته في فهم التباين الفردي في تحليل النتائج، وضرورة عدم معاملة ثنائيي اللغة كفئة متجانسة، بل كأفراد ذوي خبرات لغوية متنوعة (Beatty-Martínez & Dussias, 2017).

وباستخدام تقنية تتبع حركة العين (Eye-Tracking)، وهي طريقة علمية لقياس الانتباه ومعالجة القراءة من خلال رصد حركات العين وتثبيتها، وجدت دراسة (Guzzardo Tamargo et al., 2016) أن التراكيب غير الشائعة أدت إلى إطالة مدة التثبيت البصري (fixation duration) وزيادة عدد الارتدادات (regressions)، مما يدل على صعوبة في المعالجة وفهم المقروء، ويؤكد أن الانحراف عن الأنماط المألوفة يفرض عبئا إدراكيا إضافيا على النظام الإدراكي، ويتطلب موارد معالجة أكبر. في المقابل، فإن ثنائيي اللغة المعتادين على التناوب اللغوي فهموا التراكيب الشائعة وعالجوها بسلاسة أكبر وبمدة قراءة أقصر، مما يشير إلى أن التكرار والتعرض يقللان من التكلفة الإدراكية ويؤديان إلى أتمتة المعالجة والاستيعاب، حيث تصبح هذه التراكيب متوقعة وسهلة الإدراك.

وبشكل أكثر تحديدا، ومن خلال تقنية جهود الدماغ المتعلقة بالحدث (Event-Related Potentials – ERPs)، التي تقيس النشاط العصبي المرتبط بالمعالجة اللغوية بدقة زمنية عالية، كشفت دراسة (Beatty-Martínez & Dussias, 2017) عن استجابات دماغية متباينة تعكس التكيف العصبي مع الخبرة اللغوية؛ ففي حين أظهر غير المعتادين على التناوب تكلفة إدراكية عامة عند مواجهة أي تبديل لغوي ممثلة في موجة إيجابية أمامية (p.200) - مما يشير إلى استجابة عامة لعدم التوقع أو مفاجأة إدراكية بغض النظر عن التركيب المحدد، أظهر المعتادون على التناوب اللغوي حساسية فائقة للأنماط النحوية الدقيقة، حيث سجلت أدمغتهم استجابة (N400) فقط عند انتهاك التراكيب المألوفة في مجتمعهم، مثل: استخدام أداة تعريف لا تتوافق مع الجنس النحوي المتوقع، كما في (la fork)، حيث إن (ملعقة - fork) مذكر في اللغة الإسبانية، وأداة التعريف (la) في الإسبانية خاصة بالمؤنث. لذلك تشير الموجة N400 عادة إلى صعوبة في التكامل الدلالي أو خطأ تركيبي يخالف التوقعات اللغوية، وفي هذه الحالة، تعكس خرقا للتوقعات القائمة على الخبرة اللغوية المكتسبة من التعرض المتكرر للأنماط الشائعة. هذه النتائج لا تدحض فكرة التكلفة الإدراكية للتناوب اللغوي بشكل مطلق، بل تعيد تعريفها كظاهرة نسبية تتأثر بشكل كبير بدرجة

التعرض وخبرة الفرد اللغوية، مما يدعم النماذج والأطر التي تؤكد مرونة النظام المعرفي لثنائيي اللغة وقدرتهم على التكيف مع البيئة اللغوية.

وبناء على ما سبق، فإن مثل هذا الدمج المنهجي بين تحليل المدونات والتجارب المخبرية يقدم دليلًا قويًّا على أن المعالجة الإدراكية للتناوب اللغوي ليست عملية ثابتة أو كلّيّة، بل هي مرنة وديناميكية وتتكيف مع التجربة اللغوية للفرد. فالتراكيب التي تتوافق مع الأنماط المألوفة والمترسخة في ذاكرة المتحدث ثنائي اللغة تتم معالجتها بكفاءة عالية وبدون تكلفة إدراكية تُذكر، مما يشير إلى أن الدماغ البشري قادر على بناء توقعات قوية بناءً على المدخلات اللغوية المتكررة، وأن هذه التوقعات تؤدي دورًا مهمّا في تسهيل المعالجة وتقليل العبء المعرفي. وبهذا، تسهم هذه الدراسات في إعادة صياغة فهم الباحثين للتناوب اللغوي، وتؤكد ضرورة تبنّي مناهج بحثية تراعي التفاعل الوثيق بين اللغة كممارسة اجتماعية (المدونات) واللغة كعملية إدراكية (التجارب المخبرية)، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث في مجال اكتساب التعددية اللغوية ومعالجتها، ويدعو إلى نماذج نظرية أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والنفسي للغة، وتفسر التباين الكبير في أداء ثنائيي اللغة بناءً على خبراتهم اللغوية المتفردة. هذا المنظور الجديد يمثل خطوة مهمّة نحو فهم أعمق للتعقيدات المعرفية والاجتماعية للتناوب اللغوي، ويدعو إلى مزيد من الأبحاث التي تستكشف العلاقة الديناميكية بين الاستخدام اللغوي والعمليات الإدراكية.

٦ الخاتمة

بناء على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تمثل مراجعة شاملة للأدبيات التي تناولت الأطر النظرية التي حاولت تقديم نظريات تفسر ظاهرة التناوب اللغوي من منظوريه التركيبي واللساني الاجتماعي. فهي محاولة لتقديم رؤى عميقة ومتعددة الأبعاد حول طبيعة هذه الظاهرة اللغوية المعقدة. وقد

أظهرت الدراسة أن التناوب اللغوي ليس مجرد استخدام عشوائي أو فوضوي للغات أو اللهجات، بل هو سلوك لغوي منظم يخضع لقيود نحوية دقيقة ودوافع اجتماعية وتداولية متنوعة ومعقدة.

إن التكامل بين النتائج المستخلصة من تحليل المنهج التركيبي وتلك التي من المنظور اللساني الاجتماعي يُعدّ ضروريا لتقديم فهم شامل ومتكامل للتناوب اللغوي، يتجاوز النظرة الجزئية لكل منهما على حدة، ويُسهم في بناء نظرية لغوية أكثر قوة وشمولية.

من الناحية التركيبية، أظهرت النماذج البارزة، مثل إطار اللغة الأساس (MLF) لكارول مايرز-سكوتون (Myers-Scotton, 1993)، نجاحا ملحوظا في تفسير العديد من حالات التناوب اللغوي، لا سيما في الأزواج اللغوية التي تظهر تراتبية واضحة بين اللغة الأساس (Matrix Language) واللغة المدمجة (Embedded Language). هذا الإطار، بمبادئه، مثل مبدأ ترتيب المورفيمات، ومبدأ المورفيم النظامي/الوظيفي، قدم تفسيرا مقنعا لكيفية دمج العناصر من لغتين بطريقة متماسكة نحويا، مؤكدا أن اللغة الأساس هي التي توفر الهيكل النحوي للجملة. ومع ذلك، فإن التحديات التي واجهتها هذه النماذج، مثل مخالفة القيود النحوية التقليدية التي اقترحتها بوبلاك (Poplack, 1980) كقيد المورفيم الحر وقيد التكافؤ، خاصة في بعض الأزواج اللغوية المتباعدة نحويا، مثل: العربية والإنجليزية، كما أشار إليه (Alhazmi, 2016; Eid, 1992)، تشير إلى أن التناوب اللغوي ظاهرة أكثر مرونة وتعقيدا مما كان يُعتقد سابقا. وهذا يؤكد ضرورة تطوير نماذج أكثر مرونة وقابلية للتكيف، وتُولي الخصائص النحوية الفردية لكل زوج لغوي، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي-اللغوي للاستخدام، بدلا من السعي وراء قوانين كلّيّة صارمة قد لا تنطبق على جميع اللغات والثقافات. كما أن الانتقادات الموجهة لMLF ، مثل صعوبة التمييز بين المورفيمات الدلالية والوظيفية في بعض الحالات، والحاجة إلى تحديد اللغة الأساس في سياقات معينة، تُبرز الحاجة إلى مزيد من التنقيح النظري.

أما على الصعيد اللساني الاجتماعي، فقد كشفت النماذج المختلفة كذلك عن الدور المحوري للعوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل أنماط التناوب اللغوي ووظائفه. فمن نموذج المجالات لفيشمان (Fishman, 1971) الذي يربط اختيار اللغة بالسياق الاجتماعي والمشاركين والموضوع، إلى نموذج الوظائف التفاعلية لبلوم وقمبرز (Blom and Gumperz, 1972) الذي يبرز الأغراض التواصلية المتعددة للتناوب اللغوي، مثل: الاقتباس، تحديد المخاطب، التعبير عن المشاعر، والتأكيد، وتأهيل الرسالة، والتشخيص مقابل الموضوعية، وصولا إلى نموذج التناوب اللغوي الملحوظ (Myers-Scotton, 1993b) ونموذج الاختيار العقلاني (Myers-Scotton & Bolonyai, 2001)، اللذين يفسران الدوافع الاجتماعية الكامنة وراء اختيارات المتحدثين اللغوية بناءً على تحليل التكلفة والفائدة والربح والخسارة، مع التنبه لأهمية القيود الخارجية والداخلية. هذه النماذج تُسلط الضوء على أن المتحدثين ليسوا مجرد متلقين سلبيين للظروف الاجتماعية المحيطة بهم، بل هم فاعلون نشطون يستخدمون التناوب اللغوي بذكاء لتحقيق أهداف شخصية واجتماعية، والتفاوض على الهوية والعلاقات الاجتماعية، وحتى للتعبير عن الانتماء أو الابتعاد عن مجموعات معينة. كما أن نموذج الأمثلية (Bhatt and Bolonyai, 2011) يقدم إطارا جديدا لفهم التباين في وظائف التناوب اللغوي عبر الثقافات من خلال ترتيب هرمي للمبادئ الأساسية: الإيمان التفسيري، والهيمنة الرمزية، والتضامن الاجتماعي، وحفظ ماء الوجه، وتبنّي المنظور، مما يُظهر كيفية تفاعل الدوافع الفردية مع البنى الاجتماعية الكلية.

علاوة على ما سبق، فإن الاتجاهات الحديثة في دراسات التناوب اللغوي، مثل منهج "من المدونة إلى الإدراك" الذي قدمته بيتي-مارتينيز وزملاؤها (Beatty-Martínez, Valdés Kroff, & Dussias, 2018) تُبرز أهمية دمج الأبحاث الميدانية القائمة على المدونات اللغوية مع التجارب المخبرية من أجل فهم أعمق لآليات المعالجة الإدراكية للتناوب اللغوي. هذه الدراسات تُشير إلى أن "تكلفة التبديل" التي طالما ارتبطت بالتناوب اللغوي في الدراسات النفسية اللغوية ليست حتمية

أو مؤشرا على خلل، بل تتأثر بشكل كبير بدرجة التعرض وخبرة الفرد اللغوية. وهذا يؤكد مرونة النظام المعرفي لدى ثنائيي اللغة وقدرتهم على التكيف مع البيئة اللغوية، وأن التراكيب المألوفة والمترسخة في ذاكرة المتحدث ثنائي اللغة تتم معالجتها بكفاءة عالية وبدون تكلفة إدراكية تُذكر، مما يدل على قدرة الدماغ البشري على بناء توقعات قوية بناءً على المدخلات اللغوية المتكررة.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات المقارنة عبر ثقافات ولغات متنوعة أن التناوب اللغوي ظاهرة عالمية تظهر في جميع المجتمعات متعددة اللغات، لكن مع خصائص وقيود مختلفة حسب السياق اللغوي والثقافي. ويطرح هذا التنوع تحديات نظرية كبيرة أمام محاولات صياغة قوانين عالمية للتناوب اللغوي، ويُشير إلى ضرورة تطوير نماذج أكثر مرونة وقابلية للتكيف. تُشدد الأدبيات الحديثة على أهمية مراعاة العوامل الاجتماعية-اللغوية والثقافية في دراسة التناوب اللغوي، وعدم الاكتفاء بالتحليل النحوي المجرد، حيث تؤثر عوامل مثل هوية المجموعة، والتضامن الاجتماعي، والمواقف تجاه اللغات، وحتى الديناميكيات السياسية والاجتماعية بشكل كبير في أنماط وآليات التناوب اللغوي، مما يتطلب نهجًا متعدد التخصصات في الدراسة والتحليل يجمع بين اللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية.

لذلك فإن الحاجة ما تزال قائمة لدراسات تؤدي إلى فهم أعمق لتعقيدات ظاهرة التناوب اللغوي، حيث إنها ما تزال تواجه تحديات نظرية وتطبيقية معقدة تتطلب مزيدا من البحث والابتكار. إن التطورات الحديثة، ومصادر البيانات الجديدة لاسيما في مجال البيئات الرقمية والمنهجيات التي تجمع بين تحليل المدونات اللغوية والتجارب المخبرية، تُشير إلى مستقبل واعد لأبحاث التناوب اللغوي. هذه التطورات تُسلط الضوء على الطبيعة الديناميكية والمرنة للتناوب اللغوي، وكيف يتكيف النظام المعرفي لدى ثنائيي اللغة مع خبراتهم اللغوية المتفردة، مما يدحض النظرة القديمة التي كانت تعدّ التناوب اللغوي علامة على نقص الكفاءة اللغوية. كما تُؤكد أهمية

دمج العوامل الاجتماعية والمعرفية في التحليل النحوي، وضرورة تطوير أدوات تقنية متقدمة لمعالجة البيانات المختلطة في البيئات الرقمية، مما يفتح آفاقًا جديدة لدراسة التناوب اللغوي في سياقاته المعاصرة، ويُمكّننا من فهم أعمق للتفاعلات اللغوية في العصر الرقمي.

في الختام، يُعد فهم الآليات التركيبية واللسانية الاجتماعية للتناوب اللغوي أمرا مهما، ليس فقط لإثراء النظرية اللغوية وتطوير نماذج أكثر شمولية، بل أيضا لتطبيقات عملية في مجالات حيوية مثل التعليم متعدد اللغات، وتطوير التقنيات اللغوية، مثل: الترجمة الآلية ومعالجة اللغات الطبيعية التي تحتاج إلى التعامل مع ظاهرة التناوب اللغوي بكفاءة، والحفاظ على التنوع اللغوي في عالم تسوده العولمة المتنامية. كذلك تُشير الدراسات المستقبلية إلى ضرورة التركيز على دراسات طولانية تتتبع تطور أنماط التناوب اللغوي مع الزمن، ودراسة التناوب اللغوي في سياقات متعددة الوسائط (multimodal contexts) التي تشمل النصوص والصور والفيديو، وتطوير نماذج نظرية أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار التنوع اللغوي والثقافي الواسع، مما يضمن فهما أعمق لهذه الظاهرة اللغوية المعقدة والمتغيرة باستمرار، ويُعزز من قيمة التعددية اللغوية كونها جزء لا يتجزأ من الهوية البشرية والتواصل الفعال.

الهوامش

١. مبدأ "التفاوض على مجموعة جديدة من الحقوق والالتزامات" يعني أن المتحدث عندما يستخدم لغة أو لهجة غير متوقعة في المحادثة، فإنه بذلك يعمل على إعادة تشكيل قواعد التفاعل الاجتماعي واللغوي بين المتحاورين. ومن الأمثلة على ذلك: حوار بين أستاذ وطالب في الصف، حيث يبدأ الطالب بالحديث مع أستاذه باللهجة متحدثًا بشكل ودي وغير رسمي حول موضوع معين، لكنه يتجاوز حدود السلوك المقبول في قاعة الدرس، لذلك قد يرد المعلم فجأة بالانتقال إلى اللغة العربية الفصحى الرسمية، قائلًا بلهجة حازمة: فضلا، حافظ على احترام قاعة الدرس ولا تتجاوز حدود الأدب. فمثل هذا التبديل اللغوي يعيد تأطير الموقف ويُذكّر الطالب بالضوابط اللغوية والاجتماعية المتوقعة في الصف. فالتبديل اللغوي في هذا المثال يُعد انتقالا للمحافظة على المسافة الاجتماعية الرسمية بين الطالب والمعلم، ولترسيخ الهيمنة الرسمية للمعلم، وتنظيم سلوك الطلاب داخل الفصل. وبهذا أعاد المعلم تذكير الطالب بالحقوق والالتزامات.

المراجع

Albirini, A. (2010). *The Structure and Functions of Code-switching Between Standard Arabic and Dialectal Arabic.* (Unpublished doctoral dissertation), University of Illinois Urbana-Champaign.

Albirini, A. (2011). The sociolinguistic functions of codeswitching between standard Arabic and dialectal Arabic. *Language in Society*, *40*(5), 537-562.

Albirini, A. (2016). *Modern Arabic Sociolinguistics: Diglossia, Variation, Codeswitching, Attitudes and Identity.* London: Routledge.

Alhazmi, A. (2016). Linguistic aspects of Arabic-English code switching on Facebook and radio in Australia. *International Journal of Applied Linguistics and English Literature*, *5*(3), 184-198.

Appel, R. & Muysken, P. (1987). *Language Contact and Bilingualism.* New York: Edward Arnold.

Argenter, J. A. (2001). Code-switching and dialogism: Verbal practices among Catalan Jews in the Middle Ages. *Language in Society*, *30*(3), 377-402.

Auer, P. (1988). A conversation analytic approach to codeswitching and transfer. In M. Heller (Ed.), *Codeswitching: Anthropological and Sociolinguistic Perspectives,* 187-215. Berlin: Mouton De Gruyter.

Auer, P. (1995). The Pragmatics of code-switching: A sequential approach. In: L. Milroy & P. Muysken (Eds.), *One Speaker, Two Languages: Cross Disciplinary Perspectives on Code-switching*, 115-135. Cambridge: Cambridge University Press.

Auer, P. (1998). *Codeswitching in Conversation: Language, Interaction and Identity*. New York, NY: Routledge.

Auer, P. (2005). A postscript: Code-switching and social identity. *Journal of Pragmatics*, *37*(3), 403-410.

Bassiouney, R. (2009). *Arabic Sociolinguistics.* Edinburgh: Edinburgh University Press.

Beatty-Martínez, A. L., & Dussias, P. E. (2017). Bilingual experience shapes language processing: Evidence from codeswitching. *Journal of Memory and Language*, *95*, 173-189.

Beatty-Martínez, A. L., Valdés Kroff, J. R., & Dussias, P. E. (2018). From the field to the lab: a converging methods approach to the study of codeswitching. *Languages*, *3*(2), 19.

Belazi, H. M., Rubin, E. J., & Toribio, A. J. (1994). Code switching and X-bar theory: The functional head constraint. *Linguistic Inquiry*, 221-237.

Bentahila, A. (1983). Motivations for code-switching among Arabic-French bilinguals in Morocco. *Language and Communication*, *3*(3), 233-243.

Bentahila, A. & Davies, E. (1995). Patterns of code-switching and patterns of language contact. *Lingua*, *96*(2-3), 75-93.

Bhatt, R. M., & Bolonyai, A. (2011). Code-switching and the optimal grammar of bilingual language use. *Bilingualism, 14*(4), 522-546.
Blom, J.P. & Gumperz, J.J. (1972). Social meaning in linguistic structure: code-switching in Norway. In J.J. Gumperz & D. Hymes (Eds.), *Directions in sociolinguistics: The Ethnography of Communication,* 407-34. New York: Holt, Reinehart and Winston.
Bloomfield, L. (1927). Literate and illiterate speech. *American Speech*, *2*(10), 432-439.
Bokamba, E. G. (1988). Code-mixing, language variation, and linguistic theory: Evidence from Bantu languages. *Lingua*, *76*(1), 21-62.
Boussofara-Omar, N. (2003). Revisiting Arabic diglossic switching in light of the MLF model and its sub-models: the 4-M model and the Abstract Level model. *Bilingualism: Language and Cognition*, *6*(1), 33-46.
Callahan, L. (2004). *Spanish/English Codeswitching in a Written Corpus*. Philadelphia: John Benjamins.
Chomsky, N. (1965). *Aspects of the Theory of Syntax*. Cambridge, MA: MIT Press.
Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. MIT Press.
Chomsky, N. (2000). *New Horizons in the Study of Language and Mind*. Cambridge University Press.
Chomsky, N. (2001). Derivation by Phase. In M. Kenstowicz (Ed.), Ken Hale: A Life in Language (pp. 1-52). Cambridge, MA: MIT Press.
Clyne, M. (2003). *Dynamics of Language Contact: English and Immigrant Languages*. Cambridge: Cambridge University Press.
Deuchar, M., Davies, P., Herring, J., Couto, M. C. P., & Carter, D. (2014). Building bilingual corpora. *Advances in the Study of Bilingualism*, 93-111.
Di Sciullo, A., Muysken, P. & Singh, T. (1986). Government and code-mixing. *Journal of Linguistics 22*,1-24.
Eastman, C. M. (1992). Codeswitching as an urban language contact phenomenon. *Journal of Multilingual and Multicultural Development, 13*, 1-17.
Eid, M. (1992). Directionality in Arabic-English codeswitching. In A. Rouchdy (ed.), *Arabic Language in America*. Detroit: Wayne State University Press.
Eid, M. (2002). *Language is a Choice: Variation in Egyptian Women's Written Discourse*. Routledge.
Ferguson, C. (1959). Diglossia. *Word, 15*, 325-340.
Fishman, J. (1971). *Sociolinguistics*. Rowley, MA: Newbury House.
Giles, H., Taylor, D. M., & Bourhis, R. (1973). Towards a theory of interpersonal accommodation through language: Some Canadian data. *Language in Society, 2*(2), 177-192.
Gumperz, J. J. (1982). *Discourse strategies*. Cambridge: Cambridge University Press.
Guzzardo Tamargo, R. E., & Dussias, P. E. (2016). Comprehension patterns of two groups of Spanish-English bilingual codeswitchers. In R. E. Guzzardo Tamargo, C. M. Mazak, &

M. C. Parafita Couto (Eds.), *Spanish-English Codeswitching in the Caribbean and the US* (pp. 301–322). John Benjamins Publishing Company.

Heller, M. (1988). *Codeswitching: Anthropological and Sociolinguistic Perspectives*. Berlin: Mouton de Gruyter.

Holes, C. (2004). *Modern Arabic: Structures, Functions, and Varieties*. Washington, D.C. Georgetown University Press.

Jake, J. L., & Myers-Scotton, C. (1997). Codeswitching and compromise strategies: Implications for lexical structure. *International Journal of Bilingualism*, *1*(1), 25-39.

Joshi, A. (1985). Processing of sentences with intrasentential code switching. In D. R. Dowty, L. Karttunen, and A. M. Zwicky (eds.), *Natural Language Parsing: Psychological, Computational and Theoretical Perspectives* (190-205). Cambridge: Cambridge University Press.

MacSwan, J. (1999). *A minimalist Approach to Intrasentential Code Switching*. New York: Garland.

MacSwann, J. (2000). The Architecture of the Bilingual Language Faculty: Evidence from Intrasentential Code Switching. *Bilingualism: Language and Cognition 3*(1), 37-54.

MacSwan, J. (2005). Codeswitching and generative grammar: A critique of the MLF model and some remarks on "modified minimalism". *Bilingualism: Language and Cognition 8*(1), 1-22.

Milroy, L., & Muysken, P. (Eds.). (1995). *One Speaker, Two Languages: Cross-disciplinary Perspectives on Code-switching*. Cambridge University Press.

Moreno, Eva & Federmeier, Kara & Kutas, Marta. (2002). Switching Languages, Switching Palabras (Words): An Electrophysiological Study of Code Switching. *Brain and Language. 80*. 188-207.

Moro, M. (2001). The semantic interpretation and syntactic distribution of determiner phrases in Spanish/English code-switching. Paper presented at the 3rd *International Symposium on Bilingualism* (ISB3), 17–24 April, Bristol, UK.

Muysken, P. (2000). *Bilingual Speech: A Typology of Code-mixinig*. Cambridge: Cambridge University Press.

Myers-Scotton, C. (1993a). *Dueling Languages: Grammatical Structure in Code Mixing*. Oxford: Clarendon Press.

Myers-Scotton, C. (1993b). *Social Motivations for Codeswithing: Evidence from Africa*. Oxford: Clarendon Press.

Myers-Scotton, C. & Bolonyai, A. (2001). Calculating speakers: Codeswitching in a rational choice model. *Language in Society,* 30, 1-28.

Poplack, S. (1980). Sometimes I'll start a sentence in Spanish y termino en espanol: Toward a typology of code-switching. *Linguistics, 18*, 581-618.

Valdes, G. (1981). Codeswitching as deliberate verbal strategy: A microanalysis of direct and indirect requests among bilingual Chicano speakers. In R. Duran (ed.), *Latino Language and Communicative Behavior* (95-107). Norwood, NJ: Ablex.

Valdés Kroff, J. (2016). Mixed NPs in Spanish-English bilingual speech: Using a corpus-based approach to inform models of sentence processing. In R. Guzzardo Tamargo, C. Mazak & M. Parafita Couto (Ed.), *Spanish-English Codeswitching in the Caribbean and the US* (pp. 281-300). John Benjamins Publishing Company.

Weinreich, U. (1968). *Languages in Contact.* The Hague: Mouton.

AUTHOR BIODATA

Saeed Ali Saeed Al-Alaslaa, is an Associate Professor of Sociolinguistics at the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University (Saudi Arabia). He obtained his Ph.D. in Sociolinguistics from the University of Michigan - Ann Arbor in 2018. His research interests include applied linguistics, in general, and sociolinguistics, in particular, especially the topics of diglossia, code-switching, language attitudes, and language contact and its outcomes.

بيانات الباحث

سعيد بن علي بن سعيد آل الاصلع، أستاذ مشارك في (اللسانيات الاجتماعية) في قسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات الاجتماعية من جامعة ميشيغان- آن أربر، عام ٢٠١٨م. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات التطبيقية بشكل عام، واللسانيات الاجتماعية بشكل خاص، لا سيما في موضوعات الازدواجية اللغوية، والتناوب اللغوي، والمواقف اللغوية، والاحتكاك اللغوي ونواتجه.

معرف أوركيد:

Email : salaslaa@kau.edu.sa